مجلس الأمن
السنة السادسة والخمسون

مؤقت

الجلسة ٤٢٩١
الخميس، ٨ آذار/مارس ٢٠٠١، الساعة ١٥/٣٠
نيويورك

الرئيس:	السيد يلتشنكو	(أوكرانيا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد كاريف
	أيرلندا	السيد كوني
	بنغلاديش	السيد أمين
	تونس	السيد الجراندي
	جامايكا	الآنسة دورانت
	سنغافورة	السيد محبوباني
	الصين	السيد شن غوفانغ
	فرنسا	السيد لفيت
	كولومبيا	السيد فالديفيسو
	مالي	السيد عون
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السير جيرمي غرينستوك
	موريشيوس	السيد نيوور
	النرويج	السيد كولبي
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد كننغهام

جدول الأعمال

الحالة على طول الحدود بين غينيا وليبريا وسيراليون

إحاطة إعلامية يقدمها السيد رود لوبرز، المفوض السامي لشؤون اللاجئين

01-27899 (A)
0127899

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٥٠.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة على طول الحدود بين غينيا وليبريا وسيراليون

إحاطة إعلامية يقدمها السيد رود لوبرز، المفوض السامي لشؤون اللاجئين

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسالة من ممثل غينيا يطلب فيها دعوته إلى المشاركة في مناقشة البند المدرج في جدول أعمال المجلس. ووفقا للممارسة المتبعة أعتزم، بموافقة المجلس، دعوة ذلك الممثل إلى المشاركة في المناقشة، دون أن يكون له حق التصويت، عملا بأحكام الميثاق ذات الصلة والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بدعوة من الرئيس، شغل السيد فول (غينيا) مقعدا على طاولة المجلس.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): وفقا للتفاهم الذي توصل إليه المجلس في مشاوراته السابقة، وفي حال عدم وجود اعتراض، سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه دعوة بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت إلى السيد رود لوبرز، المفوض السامي لشؤون اللاجئين.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

أدعو السيد لوبرز إلى شغل مقعد على طاولة المجلس.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله، ويجتمع المجلس وفقا للتفاهم الذي توصل إليه في مشاوراته السابقة.

وسيستمع مجلس الأمن في هذه الجلسة إلى إحاطة إعلامية يقدمها السيد رود لوبرز، المفوض السامي لشؤون اللاجئين.

وقبل أن أعطيه الكلمة، أود أن أرحِّب، نيابة عنَّا جميعا، بالأمين العام الذي انضم إلينا في الجلسة التي نعقدها اليوم.

أعطي الكلمة الآن للسيد لوبرز.

السيد لوبرز (تكلم بالانكليزية): أشكركم يا سعادة الرئيس على إعطائي الكلمة.

اليوم هو اليوم الدولي للمرأة. ولذلك أود أن أبدأ بالثناء على النساء بصورة عامة، وحسبما سوف يدرك المجلس، أنا أثني على اللاجئات بصفة خاصة: والنساء والأرامل وأمهات الأطفال - البنين، الذين قد يصبحون جنودا أطفالا، وأمهات البنات، اللاتي غالبا ما يقعن ضحايا للاغتصاب أو اللاتي يتعرضن لخطر أن يصبحن ضحايا للبغاء أو الاستغلال الجنسي؛ والأمهات اللاتي يتعين عليهن بناء حياة جديدة، وتمكين أنفسهن وأطفالهن - أبنائهن وبناتهن؛ والنساء اللاتي سوف يقمن بتحديد الأولويات الصحيحة في أفريقيا وفي سائر أرجاء العالم: لا عنف، ولا مزيد من القتل، ولا مزيد من تدمير البيئة. وباسم اللاجئات، طالبت، بإمكانية الوصول بطريقة آمنة وحرة إلى اللاجئين وحق اللاجئين في المرور الآمن.

وخلال مهمتي، طالبت وعززت إمكانية الوصول الآمن إلى اللاجئين، والمرور الآمن للاجئين. ومن خلال الأمين العام، تلقى الرئيس تقريرا عن تلك المهمة قدمته إلى الأمين العام مشفوعا برسالة مؤرخة ٢١ شباط/فبراير. وبطبيعة الحال لن أكرر كل الأشياء التي كتبت عنها في ذلك التقرير.

وفيما يتعلق بغينيا، أود أن أقول، بأن التعاون قد تحسَّن، بصورة عامة مع السلطات الغينية والجيش. وبغية توفير الوقت، سوف أعمم استكمالا للتطورات الرئيسية المتعلقة بممارسة الترحيل إلى مكان جديد، ومواقع الترحيل والحالة في منطقة لانغويت. وسوف يتبين للمجلس من ذلك الاستكمال أن تطورا كبيرا قد حدث من حيث عدد الأشخاص الذين تمكنا من ترحيلهم، والمواقع الجديدة الآخذة في التطور، وأننا تمكنا من توفير إمكانية وصول اللاجئين على نحو آمن إلى المواقع ويرجع الفضل في ذلك إلى التعاون مع حكومة وجيش غينيا.

وأخيرا، وحسبما يتضح من رسالتي، فإن الحالة في منطقة لانغويت منعزلة تماما. ولكننا تمكنا خلال الأسبوعين الماضيين من إدخال الطعام ومساعدة الأشخاص الذين تعيَّن عليهم مغادرة أماكنهم. وتوفِّر الورقة التي عممتها المزيد من التفاصيل في هذا الصدد.

أود الآن أن أبدي ملاحظات قليلة بشأن سيراليون. أعرف أن المجلس على علم برسالتي المؤرخة ٢١ شباط/فبراير، ولكن ماذا حدث منذ ذلك الحين؟

بموافقة الرئيس كاباح، اشتركت بعثة الأمم المتحدة في سيراليون مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في إقامة اتصالات مبدئية، عن طريق فريق الاتصال، وحققتا نتائج مع الجبهة الثورية المتحدة فيما يتعلق بمبادئ الوصول والمرور الآمنين.

وفي رسالتي المؤرخة ٢١ شباط/فبراير أبديت ملاحظة بشأن الجبهة الثورية المتحدة. وأشرت في ذلك الوقت إلى المحافظة على السرية. وأستطيع الآن أن أكشف عن العناصر الأولية من خطة العمل بشأن الجبهة الثورية المتحدة. وتقرأ على النحو التالي:

"تدعو مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، عن طريق فريق الاتصال، الجبهة الثورية المتحدة إلى الرجوع إلى الاتفاق الذي اعتمده بالفعل رؤساء جمهوريات غينيا وسيراليون وليبريا بشأن النقاط التالية: أولا، إمكانية الوصول الآمن إلى اللاجئين؛ وثانيا، مرور اللاجئين في أمان؛ وثالثا، شجب أية أعمال يكون من شأنها أن تمنع أو تعوق تلك المبادئ.

"وبافتراض أن الجبهة الثورية المتحدة على استعداد أيضا للامتثال للمبادئ الثلاثة المذكورة أعلاه، تطلب مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين أيضا من الجبهة الثورية المتحدة أن تصدر إعلانا بشأن الامتناع عن القيام بأي أعمال على الأراضي الغينية".

بعثت بهذه الرسالة عن طريق فريق الاتصال إلى الجبهة الثورية المتحدة. وحتى اليوم، على الأقل، يبدو أنها تؤدي مهمتها. وإلى جانب ذلك، ألمحنا إلى الجبهة الثورية المتحدة أنه حالما تكون الجبهة قادرة على إصدار بيان عام بشأن اعتماد ذلك بصفته سياستها الرسمية، سوف نستخدم مساعينا الحميدة لدعوة حكومة غينيا كي تمتنع عن جميع الأعمال العسكرية في منطقة كامبيا لكي يصبح الطريق من فوريكاريه إلى كامبيا ممرا آمنا من أجل عودة اللاجئين من غينيا إلى سيراليون.

لقد بدأ الجزء الأول – من خطة العمل هذه – في تأدية مهمته كما أنه أصبح أساسا لاتصالاتنا مع الجبهة الثورية المتحدة خلال الأسابيع الثلاثة الماضية. وثمة أهمية كبيرة لإمكانية الوصول الآمن إلى اللاجئين وإمكانية المرور الآمن للاجئين في غينيا – وأؤكد، في غينيا – ولا سيما من منطقة لانغويت وإليها. وإلى حد كبير، فإن المبادئ – التي

أشير إليها بصفتها ''الوصول الآمن إلى اللاجئين والممر الآمن للاجئين'' - تُقابل بالاحترام ليس فحسب من جانب البلدان الثلاثة، بل أيضا من جانب الجبهة الثورية المتحدة. والجهود الرامية إلى إقناعهم بالامتناع عن القيام بأعمال على أراضي غينيا، أحرزت النجاح حتى الآن. الأمر الذي أسفر عن نتائج إيجابية بشأن الحالة في غينيا. وساهم أيضا نحو تحسين علاقات العمل بين بعثة الأمم المتحدة في سيراليون والجبهة الثورية المتحدة.

وفضلا عن ذلك - وهذا شيء وثيق الصلة إلى حد كبير بالمجلس - هذه في الواقع بداية حقيقية لتنفيذ الولاية بنجاح. وأسترعي الانتباه بخاصة إلى الفقرة ٨ من القرار ١٢٧٠ (١٩٩٩) التي تنص على أن الأهداف التي حددتها الولاية تتفق تماما مع التطورات التي حدثت مؤخرا. إمكانية الوصول الآمن إلى اللاجئين والمرور الآمن للاجئين، لهما أهمية ليس فحسب بالنسبة للاجئين، بل يعتبران أيضا آلية لبناء الثقة، وبصدد القيام بذلك، يُهيئان فرصا جديدة.

ولكن سيراليون لا تزال هشة وضعيفة جدا. ويتعين على المرء أن يمضي بحذر وأن يمضي خطوة تلو الأخرى. تتمثل الخطوة التالية في القيام بالأعمال التحضيرية المطلوبة لكي يصبح الطريق من فوريكاريه إلى كامبيا ممرا آمنا من أجل عودة اللاجئين من غينيا إلى سيراليون وبعد ذلك، بطبيعة الحال، عودتهم من المنطقة كلها. ولدي مؤشرات تفيد بأن حكومة غينيا، وجيشها، على استعداد لضمان الأمن على طول الطريق حتى الحدود والامتناع، في الوقت نفسه - وأنا أتكلم الآن عن غينيا - عن القيام بجميع الأنشطة العسكرية - وقذف القنابل، والخروقات وما شابه ذلك - على الجانب الآخر من الحدود.

وفي الوقت الحاضر، تسيطر على الجانب الآخر من الحدود الجبهة الثورية المتحدة. ولكني تلقيت أيضا إشارات تفيد بأن الجبهة الثورية المتحدة على استعداد للخروج من منطقة كامبيا لكي تصبح أراض خاضعة لسيطرة بعثة الأمم المتحدة في سيراليون. غير أن بعثة الأمم المتحدة في سيراليون لا تزال ضعيفة جدا في الوقت الراهن ولا تستطيع القيام بتلك المهمة. ولن تتمكن من تنفيذ تلك المهمة إلا بعد أن تُعزَّز. وأنا أدرك أن ذلك ليس بالشيء السهل، ولكنه إلى حد ما فاتحة؛ لأن فتح الطريق من فوريكاريه إلى كامبيا، حسبما أعتقد، لا يعد عملا معقولا إلا إذا كان بالمستطاع القيام به بطريقة تجعل المنطقة خارجة عن سيطرة الجبهة الثورية المتحدة. ولا يمكن ضمان ذلك إلا بعد أن تدخل إلى تلك المنطقة بعثة الأمم المتحدة في سيراليون بعد أن تكون قد تعززت بدرجة كافية.

هذا هو بالتحديد ما أريد أن أطلبه من المجلس: تعزيز بعثة الأمم المتحدة في سيراليون، وتوفير قوات كافية مخولة ولاية قوية. وأطلب هذا بالنيابة عن اللاجئين. فهذه مسألة رئيسية بالنسبة لهم. إنها مسألة رئيسية بالنسبة للاجئين الذين يريدون العودة. وستكون هذه مجرد خطوة أولى بالطبع. ولكن حسب قراءتي أنا للأمور، فهي أيضا مسألة رئيسية بالنسبة لاستقرار سيراليون ومستقبلها.

أود أن أبدي بضع ملاحظات إضافية. إذا تم تعزيز بعثة الأمم المتحدة إلى حد سيطرتها على منطقة كامبيا، فسوف يتمكن عدد من اللاجئين الذين يرغبون في العودة إلى ديارهم من أن يفعلوا ذلك. غير أن الأعداد ستكون محدودة. وحتى مع هذه الأعداد المحدودة، سوف يقلل هذا من عبء المشردين داخليا في فريتاون وعبء اللاجئين في غينيا.

الشيء الثاني الذي أريد التشديد عليه هو أن اللاجئين العائدين إلى كامبيا لن يعودوا إلى المناطق التي تسيطر عليها الجبهة المتحدة الثورية. لن يعودوا إلا إذا كانت

بعثة الأمم المتحدة تسيطر على الوضع. كل هذا يحتاج بالطبع إلى الفحص وإعادة الفحص عند اتباع هذا النهج. وعلى كل الأحوال، وحسب قراءتي للأمور، يشكل تعزيز بعثة الأمم المتحدة الآن الأولوية الرئيسية، وبعدئذ تستطيع البعثة أن تبحث الحالة الفعلية، وأن تقوم بعملها بعد أن تصبح آمنة بدرجة كافية.

الموضوع الآخر الذي أريد التحدث عنه هو الفقر والحاجة إلى المساعدة في سيراليون. ففي كل أرجاء سيراليون، بما في ذلك الجزء الذي تسيطر عليه الجبهة، آن الأوان لكي نحدد أولويات الاحتياجات الإنسانية. نعم للتدبر، ولكن التحرك ضروري – أي القيام فعلا بشيء ما على صعيد الاحتياجات الإنسانية.

سيدي الرئيس، لقد طلبتم مني الحضور لإحاطة المجلس علما بالمزيد فيما يتعلق بالتقرير الذي تلقاه المجلس في وقت سابق. وفي هذا الصدد، سأقول بضع كلمات حول الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وليبريا. تخص رسالة ٢١ شباط/فبراير الحالة في ذلك التاريخ. ومنذ ذلك الحين تم اعتماد الجزاءات على ليبريا – بالأمس، إن كانت معلوماتي صحيحة. ومبادرة الجماعة الاقتصادية، التي كانت نشيطة جدا في تلك الأيام، لم تتحقق. وربما يتم إحياؤها بشكل آخر. سوف نرى.

وفيما يتعلق بالجماعة الاقتصادية، لدي مجرد بضع ملاحظات أريد تسجيلها، لأنني نوهت في الرسالة المشار إليها بالمناقشات وبعض المقترحات التي تم تقديمها قبل ثلاثة أسابيع إلى الرئيس كوناري. ويمكن أن تكون هذه مفيدة للمستقبل، مع أنها قد لا تكون اليوم وثيقة الصلة جدا. ولذلك، أقول هذا رسميا. أحد المقترحات كان نشر القوة العسكرية المتاحة في أراضي ليبريا، على الحدود مع غينيا بين نقطة تلاقي حدود سيراليون وغينيا وليبريا وحتى منطقة زورزو في ليبريا. لماذا تم تقديم هذا الاقتراح؟ لأنه كان واضحا جدا أن غينيا لم تستطع قبول قوات الجماعة الاقتصادية على أراضيها، وفي الوقت ذاته كان الاقتراح مبنيا على استعداد رئيس ليبريا تيلور قبول قوات الجماعة الاقتصادية على أراضي ليبرية. إن تمركز هذه القوة – قوة ليست منتشرة على مساحة شاسعة بل مركزة على جزء صغير من الحدود – يمكن أن يتمخض – إلى جانب ما يحدث في منطقة لانغيت وعزوف الجبهة المتحدة عن التحرك – عن نهج أكثر تماسكا يؤدي إلى الأمان والاستقرار.

الآن، وكما نعلم جميعا، لم تتحقق مبادرة الجماعة الاقتصادية الخاصة بغينيا. وقد تعود إلى الظهور في يوم من الأيام، ربما في ظل ظروف مختلفة.ولكن من منظوري أنا، سيكون من الأهمية أن نرى هذه المبادرات مرتبطة أيضا بالتطورات الجارية في البلدان الثلاثة وحالة اللاجئين. وبالمناسبة، يوجد ١٠٠ ٠٠٠ لاجئ ليبري في غينيا ينتظرون العودة إلى ديارهم. هناك بالطبع جوانب عديدة لهذه المسألة. بشكل عام، نحن في المفوضية نقبل حرية اللاجئين في اختيار الرحيل في أي وقت يريدون ذلك. إلا أن هناك شيئا أكيدا: إذا استقرت الحالة يوما ما بدرجة تكفي لعودتهم إلى ديارهم، فستكون هناك حاجة إلى ممر آمن من ماسينتا إلى فويا في مقاطعة لوفا. وسوف يخص ذلك بالضبط الاقتراح الذي قدمته من قبل إلى رئيس جمهورية مالي.

وبالمناسبة، كانت هذه الأفكار لدى رؤساء غينيا وسيراليون وليبريا، وكذلك الرئيس المالي كوناري، منذ بعض الوقت. وأردت أن أتشاطرها معكم اليوم في هذه الإحاطة الإعلامية.

وحتى لا أتكلم فترة طويلة جدا، لدي بضع ملاحظات نهائية. أولا، نشاطنا العملي هام بالنسبة لنا. فلقد عززنا وجود المفوضية في المنطقة، ونقدم الكثير من المعونة،

وهذا يكلف الكثير من المال. لذلك سأتوجه مرة أخرى إلى البلدان المانحة وأطلب منها ٢٠ أو ٣٠ مليون دولار إضافية بحيث نستطيع مواصلة أنشطتنا.

أود أن أكرر ما قلته من قبل: بالرغم من أننا نحاول تحسين حالة اللاجئين، من حيث الاختيارات العملية المطلوب اتخاذها، فالأمر متروك للاجئين أنفسهم لكي يقرروا ما إذا كانت الأمور آمنة بدرجة تكفي لعودهم إلى ديارهم.

أخيرا، لقد قمت بزيارة ثلاثة بلدان في المنطقة ورئيس الجماعة الاقتصادية. وشجعت رؤساء تلك البلدان الثلاثة، بعد ١٠ سنوات من البؤس، و ١٠ سنوات من العنف وأعداد لا حصر لها من اللاجئين، أن يعطوا الأولوية هذه المرة لوضع حد للعنف، وتوفير الأمن البشري، وأن يفعلوا ذلك من خلال الالتزام بمبادئ حماية اللاجئين، على شكل ضمان الوصول الآمن إلى اللاجئين والمرور الآمن لهم. وبعد ضمان ذلك، يمكن للمرء أن يبذل جهودا إضافية تستهدف حلولا أكثر استدامة لجميع اللاجئين في المنطقة.

هذه هي الرسالة التي أردت أن أنقلها لكم هنا. وعندما تسمحون لي، سيدي الرئيس، بأن أعبر عن الرسالة هنا، فإنها تكتسي أهمية عملية أكبر – إنها تمكن المعنيين من المساعدة في تنفيذ هذه الأولويات. وأعتقد أن من الضروري أن يتم من هنا تمكينهم من ذلك، ولهذا السبب قمت بشرح الحالة وتطورها، وهذا هو سبب مجيئي هنا إلى مجلس الأمن، لا سيما بخصوص دور بعثة الأمم المتحدة والحاجة إلى تعزيز قدرتها على تأدية ولايتها.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر السيد لوبرز على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس.

الآنسة دورانت (جامايكا) (تكلمت بالانكليزية): باسم الوفد الجامايكي أود أن أرحب، في مجلس الأمن، بالسيد رود لوبرز، مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين. وأود أن أشكره على إحاطته الإعلامية الشاملة جدا حول الحالة الإنسانية في غرب أفريقيا وعلى تقديم نتائج مهمته في سيراليون وغينيا وليبريا، وكذلك على إمدادنا بأفكار نحتاجها في تأملاتنا.

لقد بدأ بيانه بالإشارة إلى أن اليوم هو يوم المرأة العالمي، وأنا أشكره على اهتمامه باللاجئات.

وقد أصبحت النساء، إضافة إلى الأطفال، يشكلن أكبر فئة من الأشخاص المتأثرين بالصراع المسلح. وفي نطاق مسؤولية مجلس الأمن عن السلام والأمن الدوليين، أصبحت مسألة توفير الحماية للمدنيين مشكلة بالغة الأهمية. والواقع أنني وجهت الاهتمام في المجلس بالأمس أثناء مناقشتنا لمتابعة إعلان الألفية الصادر عن رؤساء الدول والحكومات إلى أننا سنجتمع مع السيد لوبرز اليوم لاستكشاف الكيفية التي يمكن بها على وجه التحديد للمجتمع الدولي أن يساعد على تحسين الحالة في غرب أفريقيا، وبصفة خاصة الحالة في منطقة ''منقار الببغاء'' في غينيا، حيث يواجه زهاء ١٣٥ ٠٠٠ شخص خطرا شديدا على حياقم.

وتؤكد البعثة التي أوفدها مجلس الأمن إلى هذه المنطقة في تشرين الأول/أكتوبر الماضي، فضلا عن الاجتماع الذي عقدته مع وزراء الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في ١٢ شباط/فبراير، أنه يتعين أن يكون من بين الأولويات الأخذ بنهج إقليمي تجاه الأزمة، يترتب عليه معايير محددة للعمل. ومن دواعي سرورنا أن المفوض السامي قد أخذ بنهج مماثل. فقد ألهب تدفق اللاجئين عبر حدود غينيا وليبريا وسيراليون ما وصفه هو نفسه بأخطر حالة لاجئين في العالم، حيث وقع نحو نصف مليون من اللاجئين

نهبا لمسلسل متصاعد من العنف وعدم الأمن والبعد عن سبل الوصول إليهم والفقر.

وقد أثرت الهجمات العشوائية وأعمال النهب وتدمير مساكن المدنيين وإحراقها أيضا في القدرة على توزيع المعونة الغذائية في المناطق المتضررة. علاوة على ذلك، يشكل تواتر الهجمات عبر الحدود خطرا دائما يتهدد أمن اللاجئين والمشردين داخليا، فضلا عن العاملين في مجال المساعدات الإنسانية.

وقد أوضح لنا المفوض السامي أنه يلزم أن ننظر إلى هذه المسألة على مرحلتين. فلا بد أن ننظر أولا إلى الحالة الطارئة، التي تشكل جزءا من ولاية المفوض السامي لشؤون اللاجئين بتوفير الحماية للاجئين. وهذا هو أهم جزء في ولاية المفوضية. كما يلزم أن ننظر إلى الحل على الأجل الطويل، وكما أوضح المفوض السامي، فلن يتسنى جلب السلام والأمن إلى هذه المنطقة إلا إذا استطعنا توفير حل سياسي. لذلك نود أن نشكره على الآراء التي طرحها لينظر فيها مجلس الأمن، والاجتماعات التي عقدها مع رؤساء كل من سيراليون وغينيا وليبريا، فضلا عن اجتماعه مع الرئيس كوناري، رئيس مالي ورئيس الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، لأننا مرة ثانية نود أن نؤكد أن الحل لا بد وأن يأتي بالتعاون الكامل بين المنظمة الإقليمية والبلدان المعنية.

أما فيما يتعلق بالحالة الطارئة، فقد أحطنا علما بالورقة التي قدمها المفوض السامي بشأن عملية إعادة التوطين ومواقعه. غير أن الانشغال يساورنا بصفة خاصة إزاء ما ورد في الورقة من أن إعادة توطين اللاجئين الذين يقدر عددهم حاليا بـ ١٣٥ ٠٠٠ في منطقة لانغيت سوف يستغرق وقتا طويلا وأن المفوضية تنظر في احتمالات متنوعة منها جعل أقدرهم يسيرون بطريقة منظمة إلى كينيما.

وجاء في الورقة أنه سيستقفون في محطات على طول الطريق، شريطة أن يستمر هدوء الحالة الأمنية. وفي نظرنا أن هذا مدعاة لقلق جد خطير لأن جميع التقارير تشير إلى استمرار القتال وتعرض هؤلاء اللاجئين للخطر. لذلك نود أن نسأل المفوض السامي عن الإطار الزمني على وجه التحديد الذي يتوقع أن يلزمه حتى يكون قادرا على التصدي لنقل هؤلاء اللاجئين وإعادة توطينهم.

ويبدو لوفدي أننا قد نضطر إلى اللجوء مرة ثانية لمساعي السلطات الغينية الحميدة ودعمها لكي نوفر من جديد ملاذات آمنة لهؤلاء الأشخاص على مسافة أبعد بالداخل. ونسلم بأن غينيا قد وفرت ملاذات آمنة للاجئين طيلة سنين كثيرة، وكانوا من اللاجئين الفارين من الصراع في البلدان المجاورة، وبأن الحال قد ساء اليوم وتطرق القتال إلى غينيا ذاتها. ولكننا قلقون من أنه إذا كان الوقت شيئا جوهريا وإذا لم يتم عمل شيء على وجه السرعة، فقد يتحول اللاجئون في لانغيت إلى مزيد من الأرقام الإحصائية. لذلك فإننا نحث المفوض السامي على إعداد خطة طوارئ لإعادة توطين هؤلاء اللاجئين.

وأما فيما يتعلق بالحل في الأجل الطويل، فإن من الشواغل التي تساورنا عجز مجلس الأمن عن التوسع في أعداد الأشخاص والقوات المطلوبة لتعزيز بعثة الأمم المتحدة في سيراليون. ونتفق مع المفوض السامي في أن مفتاح الاستقرار والمستقبل في سيراليون يتمثل في وضع نهاية لأنشطة الجبهة المتحدة الثورية. لذلك فإننا نتفق معه على أن من المهم جدا لمجلس الأمن وللجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وللبعثة العمل على دفع الجبهة لتنفيذ أحكام قرارات مجلس الأمن. ومن دواعي قلقنا أيضا أنه لدى عودة اللاجئين إلى سيراليون وتحولهم إلى مشردين داخليا سوف يلزم توفير مرافق لاستقبالهم وتزويدهم بالمساعدة حتى يتسنى إعادة

دمجهم في مجتمعاقمم المحلية. ونسلم، كما قال السيد لوبرز، بأن اللاجئين لن يعودوا إلى المناطق التي تسيطر عليها الجبهة.

وختاما، أود من جديد أن أشكر المفوض السامي على تقديم هذا التقرير لنا، وعلى وصفه اجتماعاته، وعلى تقديم مقترحات بإجراءات يتخذها المجلس. ونتطلع إلى العمل معه وهو يسعى للاضطلاع بولايته من أجل حماية المدنيين المتضررين من الصراع المسلح.

السير جيرمي غرينستوك (المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية) (تكلم بالانكليزية): أود أن أعرب عن ترحيبي الحار بالمفوض السامي. فقد كانت إحاطته الإعلامية بالغة الأهمية وفي وقت مهم للغاية. ومن الأمور الطيبة أن نراه يعود إلى مجلس الأمن بهذه السرعة.

وهل لي أن أكرر أيضا إشارته إلى اليوم الدولي للمرأة. وبوصفي أول أعضاء مجلس الأمن الذكور المتكلمين بعد ظهر اليوم، أظن أن في مقدوري الاعتراف نيابة عن جميع زملائي الذكور بأنه لو استطاعت المرأة، أي لو توافر لها الدعم لتستطيع، تحقيق ما تريد تحقيقه في مجالات الأزمات واليأس على النحو الذي تريد تحقيقه، لكان العالم مكانا أكثر أمانا وأوفر سلاما بكثير. ويلزم أن يواصل مجلس الأمن الاستجابة لاحتياجات المرأة، كما ذكرنا في بياننا العام اليوم.

إننا نرحب كثيرا بزيارة السيد لوبرز إلى المنطقة ونرحب بما أحرزه المفوض السامي لشؤون اللاجئين والوكالات الأخرى في استئناف إمدادات الغذاء وغير ذلك من المساعدات، خاصة في منطقة لونغيت، وفي محاولاقمم للبدء في تحريك اللاجئين والمشردين داخليا إلى خارج هذه المنطقة الخطرة. ونحن نرحب بالتزام حكومة غينيا باستضافة اللاجئين من البلدان المجاورة وبتقديم الحماية لهؤلاء اللاجئين. وهذه مسؤولية ضخمة فعلا وقعت على عاتق غينيا حكومة وشعبا. إذ حكم عليها بأن تستضيف عددا كبيرا من اللاجئين. ونحن نشيد بكل الجهود التي بذلت في هذا المضمار.

وبالطبع يجب على مجلس الأمن أن يدعو جميع الأطراف المعنية إلى إنهاء الصراع والعنف. وهناك جماعات متمردة تفعل ما لا ينبغي لها أن تفعل في داخل وعبر حدود هذه المنطقة من غرب أفريقيا. وقد أقدمت الجبهة المتحدة الثورية على أعمال ما ينبغي لها أن تقدم عليها. وهناك جماعات متمردة تستهدف أمن ليبريا وغينيا وسيراليون. وهناك فوضى حقيقية. لكن على الحكومات أن تعمل بشكل مسؤول أيضا، وآمل ألا يحتج وفد غينيا إن قلت إن هناك مسؤولية تقع على عاتق حكومة غينيا لتجنب الاستخدام العشوائي لطائرات الهليكوبتر المزودة بالمدافع إذا كانت تضر بالمدنيين أيضا، بالإضافة إلى الأهداف الحقيقية للنشاط العسكري. وهناك حاجة إلى بعض العناية والمسؤولية في هذا الصدد في سياق المسؤولية الكبيرة التي تحملتها حكومة غينيا.

وإننا جميعا نطالب بزيادة فرص الوصول إلى اللاجئين والمشردين وقميئة ظروف يتوفر فيها الأمن والسلامة للوكالات. ويتعين عليها أن تكون قادرة على العمل بأكبر قدر من الفعالية، ولكن ينبغي لنا أن ننظر بعناية تامة في ما طلب منا المفوض السامي أن نفعله. وقد كانت سفيرة جامايكا محقة تماما في أن تشير إلى المدى القصير والمدى الطويل. وأنا لست متأكدا من أنه سيكون ممكنا عمليا بالنسبة للنداء الموجه إلى الجبهة المتحدة الثورية وإلى حكومات المنطقة، ونداء الأمم المتحدة إلى تعزيز بعثة الأمم المتحدة في سيراليون، أن تخدم الأغراض العاجلة للسيد لوبرز. وهناك حاجة إلى بعثة الأمم المتحدة في سيراليون لتساعد على إنهاء التمرد، الذي يمثل جزءا من السبب في تدفق اللاجئين في حالة تعاني فيها البعثة من ضعف شديد.

فأيهما تجعل موضع أولويتها، المدى القصير أم المدى الطويل؟ فإذا كان هو المدى القصير، سيصبح المدى البعيد أطول. وإذا كان هو المدى البعيد، كما يشير المفوض السامي إلى ذلك بوضوح، لا يجري إصلاح على المدى القصير.

وأعتقد أننا بحاجة إلى مشورة الأمانة العامة في هذا الشأن. وحسن جدا أن الأمين العام يستمع إلى هذه المناقشة لأن هناك أزمة اختيار حقيقية هنا في ما يطلب منا فعله في ولاية بعثة الأمم المتحدة في سيراليون حتى الآن وفي ما يقوله لنا المفوض السامي. وإني أتفق تماما مع السفيرة دورانت، على أننا نحتاج إلى خطة طوارئ للمدى القصير تعكس حقائق ما يمكن للأمم المتحدة ككل أن تقوم به فعلا، ويجب أن تكون من أولويات خطة الطوارئ تلك ترحيل اللاجئين من أخطر المناطق إلى مخيمات مناسبة بعيدا عن الحدود.

ولا أعتقد أننا يمكن أن نتمسك جماعيا بإمكانية الممر الآمن كما لو أن الممر سيصبح آمنا لأننا نريده أن يكون آمنا. إن الأمر، في تقديرنا، يتطلب على الأقل ثلاث كتائب عاملة بكل طاقتها لشق طريق من "منقار الببغاء" إلى منطقة معقولة – قل، إلى كينيما في سيراليون – بعرض كيلومتر واحد، لتفادي تعرض اللاجئين للمضايقة. ولا تملك البعثة كتيبة واحدة لتتحرك إلى الأمام في منطقة عملياتها هي نفسها حتى يتم تعزيزها في وقت لاحق من هذا الشهر ثم في وقت لاحق من هذه السنة. وهكذا فإن لدينا مشكلة اختيار حقيقية. ونحتاج إلى مزيد من المناقشة لهذا الأمر مع مشورة مدروسة، عقب إحاطة المفوض السامي، من الأمانة العامة والأمين العام لنرى بالضبط ما المعقول بين المدى القصير والمدى الطويل.

وبالطبع، إضافة إلى ذلك – ستتوقعون مني أن أقول هذا ولكن اعتقد أننا جميعا سنقول هذا – إن لدينا شكوكا في صدق نية الجبهة المتحدة الثورية في استجابتها لنداء المفوض السامي. ولا يمكننا أن نعتمد على حسن النية وحده. ويجب أن يكون هناك رادع وحافز لها لتستجيب للمجتمع الدولي ولكي يستجيب من يدعمونها للحوافز التي قدمناها لضمان أن يستجيبوا للنداء الدولي، ولكي تعود الجبهة إلى داخل محيط المعايير الدولية وتتبعها، مع مسانديها.

وأخيرا، إن إعادة اللاجئين يجب أن تأخذ في الاعتبار أيضا قدرة حكومات سيراليون، وليبريا، وغينيا نفسها على استيعاب أعداد كبيرة من اللاجئين والمشردين. وقطعا ينبغي للمنطقة أن تكون جزءا من ذلك. وإنني شديد الاهتمام بالاقتراح المنقح المقدم من المفوض السامي بشأن ما يمكن بالضبط للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا أن تفعله إذا كانت لا تستطيع السيطرة على الحدود، الأمر الذي أعتقد أنها لا تستطيعه الآن. ويهمنا أن تصدر إجابة في الوقت المناسب من الجماعة الاقتصادية بشأن ما يمكن عمله.

ولا تزال المملكة المتحدة مهتمة للغاية بهذه المسألة برمتها من أجل اللاجئين وبوصفها مستثمرا في أمن الإقليم. ونقوم بتقديم المزيد من المال. حيث أسهمنا بمبلغ إضافي قدره ١٢ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة منذ كانون الأول/ديسمبر للاجئين والأشخاص المشردين داخليا. وسنظل داعمين دعما قويا للغاية.

السيد الجراندي (تونس) (تكلم بالفرنسية): اسمحوا لي أولا أن أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذه الجلسة وأن أعرب عن مشاركتي في كلمات الترحيب والشكر الموجهة إلى السيد لوبرز على الإحاطة التي قدمها إلينا للتو بشأن الحالة الإنسانية في غرب أفريقيا.

ويشعر وفدي بقلق بالغ إزاء الحالة المأساوية التي ظلت تؤثر على ملايين اللاجئين والمشردين في المنطقة شبه الإقليمية لبعض الوقت. وتدهور الحالة الأمنية على طول الحدود واستئناف القتال في بعض المناطق يثيران أيضا قلقنا

وخوفنا من إمكانية انتشار أعمال العنف هذه إلى مدى أبعد، وبالتالي زيادة نزوح السكان المحليين نحو مناطق معرضة للخطر ولكنها أكثر أمانا، مما يزيد الحالة الإنسانية سوءا.

ونرى أيضا أن زيارة السيد لوبرز إلى المنطقة كانت في الوقت المناسب تماما، ونحن نشكره على شروعه في إجراء حوار بنّاء مع الدول المعنية وعلى بذل جهود تستحق الثناء لإيجاد حل يعالج المشكلة ويضمن، بفضل تعاون جميع الأطراف المعنية، إعادة توطين الأشخاص المشردين والعودة الطوعية للاجئين بأمان تام. ويود وفدي أن يؤكد للسيد لوبرز دعمنا الكامل لجهوده، وننتظر بلهفة نتائج مبادرته.

ووفدي سعيد بالالتزام الذي قطعه رؤساء غينيا وسيراليون وليبريا لاحترام حرية وصول ومرور هؤلاء الأشخاص الضعفاء إلى مناطق أكثر أمنا، ويطلب من الجبهة المتحدة الثورية أن تدعم بلا تحفظ هذه الخطة، التي سيكون من الصعب بدونها المضي في تنفيذ هذه المبادرة في أكثر الظروف أمانا.

وليست هذه سوى الخطوة الأولى في عملية طويلة. ويتطلب تنفيذ هذه المبادرة، في رأينا، ردا سريعا على بضعة أسئلة عملية، ونعتقد أن من الأساسي أن تعين مسبقا، أولا، السلطات والآليات التي تستطيع ضمان حماية الأشخاص المشردين واللاجئين، فضلا عن السكان المحليين؛ وثانيا، الجهات الفاعلة المعنية من غير الدول في المنطقة شبة الإقليمية حتى نستطيع أن نضمن تعاونها الكامل ودعمها لمبادئ حرية الوصول والمرور للأشخاص المشردين واللاجئين؛ وثالثا، السلطة أو السلطات التي ستكون مسؤولة عن الإشراف على تنفيذ هذه المبادرة، مع اعتبار أنه لا الجيش الغيني ولا بعثة الأمم المتحدة يبدو أنه من الممكن أن يقوما بذلك، لأسباب عديدة.

ولا يمكننا بلوغ هذا الهدف إلا بالدعم السريع والملموس من المجتمع الدولي، الذي يتسم إسهامه بأهمية بالغة بغية تعزيز الجهود المبذولة من جميع الجهات الفاعلة لاحتواء الأزمة.

إن البعثة المشتركة بين الوكالات الموجودة حاليا في غرب أفريقيا ستتيح لنا الفرصة لأن نحدد بسرعة الاحتياجات الأساسية لبلدان تلك المنطقة الفرعية؛ ونقيّم أثر وجود اللاجئين على الوضع الاقتصادي والاجتماعي والإنساني في الدول المعنية، وخصوصا غينيا، ونقرر بدقة المساعدة السوقية العاجلة التي من شأنها أن تساعد في تعجيل عملية إعادة توطين الأشخاص المشردين وإعادة اللاجئين إلى الوطن ولن يكون في استطاعتنا أن نحدد بفعالية حجم الاستجابة المناسبة والمنسقة الضرورية إلا في ضوء استنتاجات وتوصيات تلك البعثة، ومن هنا، ينتظر وفد بلادي بتلهف تقريرها.

ولا يمكن حسم أزمات اللاجئين في غرب أفريقيا نهائيا وعلى نحو حاسم إلا إذا وضعنا نهاية للصراعات وعالجنا أسبابها الجذرية. وفي هذا الصدد، يدعو وفد بلادي جميع الأطراف المعنية لأن تكثف جهودها من أجل إرساء أساس السلام الدائم والاستقرار، اللذين يمثلان الضمان الوحيد للتنمية والرخاء الاقتصادي في غرب أفريقيا وغيرها.

وما فتئ وفد بلادي يؤيد دوما العمل المتعدد الأبعاد في عملية بناء السلام، وهو يحث البلدان المانحة والمؤسسات المالية الدولية على أن تؤكد من جديد بشكل عاجل التزامها بتقديم المساعدة والتضامن مع هؤلاء السكان المحرومين الذين يتعرضون لمعاناة ضخمة بغية تمكينهم من الخروج من هذا الوضع المقلق. وعلاوة على ذلك، ستكون فرصة نجاح عملية إعادة اللاجئين إلى الوطن وإعادة توطين المشردين أفضل

لو تمَّت في إطار جهد يرمي إلى إنعاش النشاط الاقتصادي والنسيج الاجتماعي.

ولا يسعني أن أختتم بياني دون أن أكرر التأكيد مرة أخرى على إخلاص وفد بلادي لاحترام السلامة البدنية للعاملين في المجال الإنساني وللأشخاص المرتبطين بهم التابعين للأمم المتحدة ولحرمة مرافقها.

السيد لفيت (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): أود أن أشكر السيد لوبرز على انضمامه إلينا في مجلس الأمن وعلى قيامه برحلته الأولى إلى غرب أفريقيا، تلك المنطقة الهشة التي تئن من المعاناة وتشكل أحد شواغلنا العليا. وتضطلع مفوضيته بدور هام وأساسي إلى جانب مجلس الأمن في مساعدة بلدان المنطقة على الخروج من أزمتهم.

وتعد مشكلة اللاجئين من المشاكل الإنسانية، ولكنها أصبحت أيضا مشكلة سياسية ذات شأن في الصراعات الدائرة هناك. ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين تجد نفسها تتعامل مع مشكلة ذات بعد سياسي أساسي يتجاوز جانبها الإنساني. ومن الواضح إذن أننا شركاء في إدارة جانبين مختلفين ولكنهما متكاملين لهذه الأزمة. لذلك يكون من المناسب أن نجري هذا الحوار على أساس منتظم، وأن يكون لدينا تفهم جيد. وأشكر المفوض السامي على شرحه الواضح لرؤيته حول الوضع القائم هناك وعلى التوجيهات التي سيطلب من مفوضيته تنفيذها.

وكما فعل السير جيرمي، لديّ تساؤلات، بل وبعض الشكوك حول تعاون الجبهة الثورية المتحدة وحركات التمرد الأخرى في المنطقة وخصوصا حركة التحرير المتحدة من أجل الديمقراطية في ليبريا. وبالتالي فإننا نتساءل حول إمكانية تنظيم عودة طوعية لأعداد كبيرة – مثل ١٠٠ ٠٠٠ لاجئ من الليبريين الذين من المؤكد أنهم يرغبون في العودة إلى بلدانهم، وهنا أود أن أسأل السيد لوبرز عن رأيه حول العدد الذي يمكن أن يعود في أمان إلى بلده الأصلي. وبالطبع، أنا أفكر أولا وقبل كل شيء في أعداد أكبر من اللاجئين من سيراليون.

لقد أشار السيد لوبرز إلى الدور الذي تضطلع به بعثة الأمم المتحدة في سيراليون. وأنا أتفق تماما مع ما قاله سفير المملكة المتحدة من أنه بعد أن أصبح عدد أفراد تلك البعثة منخفضا للغاية، فإنه سيتعين عليها أن تركز طاقاتها على ولايتها. وربما لو أمكن زيادة عدد هؤلاء الأفراد في مرحلة ثانية، فقد تستطيع البعثة النظر في القيام بمهام أخرى. ونُظر أيضا في مسألة تكوين قوة من الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بولايات تتطور مع تطور التفكير ذي الصلة. وذكر السيد لوبرز إمكانية تكليف تلك الجماعة بإنشاء ممر، إلا أن ذلك ما زال لم يؤكد، وسيتطلب إجراء حوار بين هذه المنظمة الإقليمية ومجلس الأمن حول وضع طرائق محددة.

وكما أوضحت سفيرة جامايكا فإن كل هذه الأمور ستحتاج إلى وقت. وإذا اتبعنا هذا الخط الاستدلالي وركزنا اهتمامنا على حالات الطوارئ العاجلة، فإننا نتفق على أن العودة الطوعية لا يمكن أن تكون بأعداد كبيرة. ونتيجة لذلك، فإن واجبنا يكمن دونما شك في مساعدة غينيا على أن توطن في أراضيها ذلك العدد الكبير جدا من اللاجئين الذين قبلتهم بكرم وسخاء لسنوات طويلة. وأعتقد أن واجبنا الأول سيكون تقديم المزيد من الموارد إلى غينيا وإلى مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين حتى تواصل غينيا سياستها القائمة على الترحيب باللاجئين بكرم وسخاء بينما تنتظر إعادة التوطين المرغوب فيها لأغلبية اللاجئين في بلدانهم الأصلية.

لقد استمعت إلى المناشدة التي وجهها السيد لوبرز ملتمسا كرم الجميع وسوف أنقل رسالته إلى فرنسا التي أثق

بأنها ستستجيب لهذه المناشدة. لقد قدمت فرنسا بالفعل تبرعا مباشرا إلى مفوضية شؤون اللاجئين بالإضافة إلى مساعدة قدمتها إلى غينيا. ونحن نعتزم مواصلة هذا الجهد ذي الشقين من أجل مساعدة غينيا على جعل جيشها يرقى إلى مستوى التحديات التي تواجهها ولتمكين سلطاتها من قبول اللاجئين الذين ترحب بقبولهم على أرضها. وتقدم فرنسا كذلك مساعدة مباشرة إلى مفوضية شؤون اللاجئين حتى يمكنها أن تنفذ المهام الموكلة إليها.

السيد كننغهام (الولايات المتحدة) (تكلم بالانكليزية): نرحب بالمفوض السامي. ونقدر حق التقدير استجابته السريعة لدعوتنا له للحضور ليطلعنا على نتيجة زيارته لغرب أفريقيا. كما نقدر تمام التقدير الإحاطة التي قدمها إلينا.

وتشعر الولايات المتحدة بقلق بالغ إزاء الأزمة الإنسانية الجارية في غينيا وعلى طول حدودها مع ليبريا وسيراليون. وأريد أن أثني على العمل الذي تضطلع به مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. ويقوم السيد لوبرز ومعاونوه بجهد بطولي حقا لمعالجة هذه المشكلة. وقد شهد البعض منا بصورة مباشرة جانبا من هذا الجهد الذي يبذل في ظل وضع صعب للغاية. إن معاناة ما يقرب من ٥٠٠ ٠٠٠ من اللاجئين وما لا يقل عن ١٥٠ ٠٠٠ من المشردين، التي تفاقمت كثيرا نتيجة للهجمات التي تشنها الجبهة الثورية المتحدة عبر الحدود والتي بدأت في شهر أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠، أودت حتى الآن بحياة أكثر من ١ ٠٠٠ من الضحايا الأبرياء. ونجمت هذه الهجمات وحالة عدم الاستقرار السائدة في كل أنحاء المنطقة إلى حد كبير عن الأنشطة التي تمارسها الجبهة الثورية المتحدة والدعم المستمر الذي تقدمه الحكومة الليبرية إليها.

ويمثل اتخاذ مجلس الأمن القرار ١٣٤٣ (٢٠٠١) أمس خطوة هامة نحو وقف المساعدة التي تقدمها ليبريا إلى الجبهة الثورية المتحدة وغيرها من الجماعات المسلحة الموجودة في المنطقة. وهو يتمشى مع هدفنا الاستراتيجي الذي يتوخى تقليص العنف الجاري في غرب أفريقيا وذلك بإضعاف الدعم المقدم إلى تلك الجبهة الثورية، ولو نجحنا في مسعانا هذا، فإننا نكون قد قطعنا شوطا طويلا نحو معالجة السبب الأساسي للأزمة الإنسانية التي تهدد الآن السكان الأبرياء في غينيا وليبريا وسيراليون، الأمر الذي سيساعد كما يتوقع السيد لوبرز في فتح طريق لعودة اللاجئين في ظروف تتوفر فيها السلامة.

ونؤيد الإجراء العاجل المتخذ لحماية اللاجئين والمشردين الغينيين المحاصرين في جنوب شرقي غينيا. وقد وفرت الولايات المتحدة ٣,٥ مليون دولار في هيئة مساعدة طوارئ لمفوضية الأمم المتحدة للاجئين لدعم إعادة توطين اللاجئين من المخيمات الواقعة على طول الحدود إلى أماكن أكثر أمنا إلى الشمال. وقدمنا مبلغا إضافيا قدره ١,٢٥ مليون دولار لبرنامج الغذاء العالمي لتوفير الغذاء لضحايا الصراع. هذا بالإضافة إلى ٥٤ مليون دولار أسهمت بها الولايات المتحدة بالفعل في النداء العالمي من أجل أفريقيا الصادر عن مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. ونحن على استعداد للبحث في تقديم أي دعم إضافي استجابة لاحتياجات المفوضية.

ونحث مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين على أن يواصل جهوده من أجل إعادة توطين اللاجئين والمشردين في أماكن أكثر أمنا في غينيا وتكريس كل الموارد المتاحة لضمان نجاح هذه المهمة.

وأولويتنا الراهنة في غينيا تتمثل في الحيلولة دون وقوع كارثة إنسانية. ونعتقد أن الطريق الوحيد لتحقيق

ذلك هو المساعدة في إجلاء غير المقاتلين، بمن في ذلك اللاجئون، من مناطق الصراع أو الصراع المحتمل بالقرب من الحدود إلى مناطق أكثر أمنا في غينيا، حيث يمكن أن تقدم لهم المساعدة الإنسانية في أمان.

إننا نؤيد الجهود الرامية لجمع الدعم المالي والسياسي من أجل إعادة التوطين داخل غينيا. ونأمل أن ينضم إلينا المجتمع الدولي في دعم هذا المجهود، ونقدر ونثني بقوة على كرم الضيافة المستمر الذي تبديه الحكومية الغينية نحو اللاجئين في ظل ظروف بالغة الصعوبة.

إن الحاجة الملحة للحماية والإغاثة ينبغي أن تكون في صدارة عملية اتخاذنا للقرار. والولايات المتحدة لا تؤيد إقامة ''ممرات آمنة'' أو ''مرور آمن'' للاجئين عبر الأراضي التي تسيطر عليها الجبهة المتحدة الثورية. فهناك مخاطر شديدة على أرواح اللاجئين. والجبهة المتحدة الثورية غير جديرة بالثقة. ولا تزال معاملتها الوحشية للمدنيين في الماضي ماثلة في الأذهان.

أود كذلك ملاحظة أن الولايات المتحدة لا تؤيد إعادة توطين اللاجئين على نطاق واسع في سيراليون في هذه المرحلة. وعلينا أن نتوخى الحكمة - وأظن أن المفوض السامي قد استخدم كلمة ''الحصافة'' في الإحاطة الإعلامية التي وافانا بها. وأنا على ثقة من أن المفوضية سوف تتوخى ذلك. فالظروف الأمنية غير مقبولة، وشبكة المساعدة الإنسانية مثقلة بالأعباء، و ٩٠ في المائة من اللاجئين يأتون من مناطق لا تزال تحت سيطرة الجبهة المتحدة الثورية.

وكما طلب المفوض السامي في تعقيبه على بياناتنا، فإن جهود بعثة الأمم المتحدة في سيراليون تجري على قدم وساق من أجل استعادة السلام والاستقرار، وأن المجلس والأمانة العامة عاكفان على تعزيز البعثة. تلك هي مهمتنا الأساسية الآن، لأن وجود بعثة أقوى وأقدر ضرورة ملحة بالنسبة لكثير من الأمور التي نسعى إلى تحقيقها في المنطقة. وسينظر المجلس عما قريب في تمديد ولاية البعثة وتعزيز هيكل قوتها.

وبينما تشرع حكومة سيراليون، بمساعدة من بعثة الأمم المتحدة، في بسط سيطرتها على مزيد من أراضي البلاد، سيكون بوسع أعداد متزايدة من اللاجئين العودة إلى بيئة سالمة وآمنة. ونحن نتطلع إلى ذلك. وكما قال السفير غرينستوك، سيكون علينا أن نفكر سويا مع بعثة الأمم المتحدة في السبل الكفيلة بتعظيم أثر انتشار بعثة الأمم المتحدة في سيراليون واستحصال الفائدة القصوى من قدراتها في المستقبل، لأنه ستكون هناك أولويات ومتطلبات متضاربة.

في الختام أود أن أثني على المفوض السامي لوبرز لجهوده من أجل تخفيف معاناة السكان في الدول المطلة على نهر مانو. وندعو كل الدول إلى أن تدعم عمل المفوض السامي وأن تنضم إلينا في اتخاذ الخطوات الكفيلة بالحد من العنف في المنطقة والذي أدى إلى تفاقم الأزمة الإنسانية الراهنة.

السيد فالديفيسو (كولومبيا) (تكلم بالاسبانية): المعلومات التي وفرها لنا عصر اليوم المفوض السامي لشؤون اللاجئين حول الوضع الإنساني في غينيا ترسم صورة مزعجة في ضوء ما لها من أبعاد وقدرة على خلق حالة من عدم الاستقرار في هذه المنطقة من غرب أفريقيا. هذا الوضع يتطلب جهودا عاجلة من جانب المجتمع الدولي بأسره، بما في ذلك مجلس الأمن، بالطبع.

نود أن نشكر السيد لوبرز على المعلومات القيّمة التي وافانا بها، وعلى الاهتمام الشخصي الذي يكرسه لهذا الوضع الطارئ، فضلا عن جهود مكتب مفوض الأمم

المتحدة السامي لشؤون اللاجئين من أجل تخفيف حدة الوضع.

نعلم جميعا أن وراء هذه الأزمة الإنسانية تكمن أسباب سياسية عميقة الجذور ترجع نشأتها إلى الصراعات التي شهدتها ليبريا وسيراليون خلال العقد الماضي. ولهذا، فإننا لا نستطيع أن نصحح وضعا أسفر عن وفاة ٢٥٠ ٠٠٠ شخص و ٥٠٠ ٠٠٠ لاجئ و ١,٥ مليون مشرد في الداخل بقصر التدابير الدولية على الميدان الإنساني.

وعلينا أن نسعى إلى حلول سياسية وأمنية إبداعية. ويرى وفد بلادي أن على المجلس أن يستكشف هذه الخيارات، لا سيما خلال المشاورات المقبلة بشأن تجديد ولاية بعثة حفظ السلام في سيراليون، في ضوء التعقيبات التي أدلى بها المفوض السامي في هذه الجلسة.

من الواضح تماما، أن كثيرا من اللاجئين في غينيا على استعداد لمواجهة المخاطر التي تنطوي عليها عودتهم إلى بلدان المنشأ بدلا من التعرض للإرهاب والعنف على أيدي جماعات المتمردين.

وفي هذا السياق، نؤيد بقوة الجهود التي يبذلها مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين لإعادة ترحيل اللاجئين والحصول على ضمانات من الحكومات في المنطقة والأطراف الأخرى المسلحة بغية احترام مبادئ الوصول الآمن للاجئين والعبور الآمن إلى الوجهات الأخرى التي يقصدونها.

وعلى الرغم من ذلك، فإننا نشعر بالقلق إزاء الظروف التي تنتظر الأشخاص الذي يعادون إلى سيراليون. فمن زاوية، عادت المشكلة الإنسانية إلى نقطة البداية مرة أخرى. فنحن نخيل الفقر والبؤس وعدم اليقين الذي يسود في مخيمات اللاجئين من بلد إلى آخر. ومن الواضح أن حكومة سيراليون ليست في وضع يسمح لها بتقديم الرعاية الطبية أو الخدمات التعليمية للقادمين الجدد، ولا في مقدورها أن توفر لهم الوسيلة لبدء حياتهم من جديد. والواقع أنها تواجه بالفعل صعوبة في تلبية احتياجات ٣٠٠ ٠٠٠ من المشردين يعيشون في الجزء الخاضع لسيطرتها.

نتيجة لذلك علينا أن نعزز قدرة حكومة فريتاون على الاستجابة، بالمساعدة السخية من المانحين الدوليين. وعلينا أن نقدم المساعدة التي تتراوح بين معونات الطوارئ والمساعدات الإنمائية. فإذا لم نعمل الآن، فإننا سنزرع بذور دوامة العنف التالية في هذا البلد وفي المنطقة بأسرها – المنطقة التي ركزت فيها الأمم المتحدة معظم قواها لحفظ السلام.

لذا، علينا أن نبحث في الخيارات السياسية والخيارات الأمنية الإقليمية، بالتعاون مع أصحاب المصالح الإقليميين. إن القرار بشأن الجزاءات على حكومة ليبريا، الذي اعتمد أمس أرسل إشارة واضحة جدا بتصميم مجلس الأمن على التصرف بحزم.

وعلينا الآن أن نزيد من تعاوننا مع الأعضاء الآخرين في الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، بما في ذلك حكومتا غينيا وسيراليون، بحيث تحمل الجزاءات الرئيس تيلور على وضع حد لمساندته لجماعات المتمردين في المنطقة. وقد لاحظنا أن تعهد المنظمات الإقليمية بوزع قوة فاصلة على الحدود مع غينيا لم ينفذ.

ربما كان من الضروري أن نستعرض مرة أخرى الخيارات التي يتيحها وجود بعثة الأمم المتحدة في الميدان والنتائج التي تمخضت عنها اتصالاتها الأخيرة مع ممثلي الجبهة المتحدة الثورية. وعلى الرغم من أن وقف إطلاق النار لا يزال قائما، فإن وجود العائدين يزيد من عدد المدنيين الذين يتعرضون لخطر الصراع، ونتيجة لذلك، سوف تتزايد الدعوة لتوفير الحماية للسكان المدنيين.

نود أن نشكر السيد لوبرز على تعليقاته، وأود أن أطرح عليه الأسئلة التالية:

أولا، كيف ينوي مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين أن ينهي اعتماد اللاجئين على المساعدة، الناجم عن عمليات الإغاثة التي تعنى بالعائدين، كيما يتسنى لهؤلاء أن يعودوا إلى حياتهم العادية في بلدانهم؟

ثانيا، ما هو الوقت اللازم في رأيه لاستمرار عمليات الإغاثة قبل أن نشهد إعياء المانحين وتقلص المساهمات؟

ثالثا، ما هو موقف الجبهة الثورية المتحدة تجاه القادمين في الآونة الأخيرة؟ وهل يمكن أن يشكل هؤلاء القادمون مؤخرا بؤرة لتجميع الأنصار لها في صراعها ضد الحكومة؟

السيد عون (مالي) (تكلم بالفرنسية): أود قبل كل شيء أن أشكركم، يا سيادة الرئيس، على عقد هذه الجلسة لتوفير المعلومات عن حالة اللاجئين والمشردين في غرب أفريقيا.

ويشعر وفدي بالامتنان للسيد رود لوبرز، المفوض السامي لشؤون اللاجئين، لإتاحته هذه الفرصة لنا للحصول على رؤية شاملة للحالة ولإحاطتنا علما بنتائج وخلاصة بعثته في غينيا وسيراليون وليبريا وكوت ديفوار ومالي. وأود أيضا أن أنضم إلى الآخرين في الترحيب به هنا اليوم. كما أود أن أقول إننا نشاطره تماما تقييمه لمأساة اللاجئين الراهنة في غرب أفريقيا، ونؤيد بقوة اقتراحاته ومقترحاته، التي نأمل أن يعمل المجلس على متابعتها.

وفي هذا الصدد، أود أن أدلي بمجموعتين من التعليقات، وأن أطرح عدة أسئلة على السيد لوبرز. أولا، أود أن أعرب عن قلق وفدي الشديد إزاء الحالة التي وصفها السيد لوبرز، وأن أذكر، بإيجاز شديد، بالجهود التي بذلها زعماء منطقتنا دون الإقليمية لمعالجة هذه المشكلة من خلال الجهد الحازم الذي تبذله الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. وكما يعلم الجميع، فإن الأزمة الإنسانية الراهنة هي نتيجة للصراعات التي اجتاحت منطقة غرب أفريقيا دون الإقليمية منذ ما يقرب من عقد، وتداعيات تلك الصراعات التي أدت إلى تدهور مطرد في العلاقات بين بلدان اتحاد نهر مانو - وهي غينيا، وليبريا، وسيراليون.

وفي مواجهة هذه الحالة، عملت الجماعة الاقتصادية بلا كلل من أجل التوصل إلى تسوية سياسية دائمة وشاملة وتعد التدابير التي قررها في هذا الصدد المؤتمر الرابع والعشرون لرؤساء دول أو حكومات الجماعة، الذي انعقد في باماكو من ١٥ إلى ١٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠، نموذجا لهذه الجهود. وكما نعرف، فإن هذه التدابير تهدف إلى توفير الأمن على الحدود بين غينيا وليبريا وسيراليون، واستعادة علاقات الثقة المتينة بين تلك البلدان الثلاثة بغية إحياء اتحاد نهر مانو من جديد.

وكانت الخطة على وجه التحديد، هي نشر قوة متعددة الجنسيات على طول الحدود بين البلدان الثلاثة من ناحية، ومن الناحية الأخرى، التزم زعماء غينيا وليبريا وسيراليون، في جملة أمور، بمنع الأفراد المسلحين من استخدام أراضيهم للقيام بأعمال عدوانية في البلدان المجاورة.

وقد قام الرئيس الحالي للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بزيارات عديدة للبلدان الثلاثة، وسيعقد في الأيام القليلة المقبلة اجتماع قمة طارئ للجماعة الاقتصادية لبحث الحالة الأمنية في المنطقة دون الإقليمية، وخاصة في منطقة اتحاد نهر مانو.

وفيما يتعلق بالاستنتاجات العملية الواردة في الرسالة المؤرخة ٢١ شباط/فبراير ٢٠٠١ والموجهة إلى الأمين العام من السيد لوبرز، والتي كرر التأكيد عليها في بيانه بعد ظهر

اليوم، فسوف أقصر مداخلتي على بضع ملاحظات، أتبعها بعدة أسئلة.

أولا، أود أن أكرر القول بأننا نؤيد تماما اقتراحات ومقترحات السيد لوبرز، ولا سيما التي تهدف إلى ضمان ممر آمن للاجئين عن طريق إنشاء مسارات آمنة. ويؤيد وفد بلادي الرأي القائل بأن مهمتنا ذات الأولوية ينبغي أن تكون هي إبرام اتفاق رسمي بين حكومتي غينيا وسيراليون والجبهة الثورية المتحدة وبعثة الأمم المتحدة في سيراليون، بشأن المبادئ الأساسية التي تحكم حرية الوصول والممر الآمن. وفي هذا الصدد، أود أن أشكر السيد لوبرز على ثقته في أن فريق الرصد التابع للجماعة الاقتصادية قادر على المشاركة في العمل المتعلق بإنشاء هذه الممرات الآمنة؛ وأثق في أنه سيقدم مزيدا من الإيضاحات للرد على التعليقات المتشككة التي استمعنا اليها من بعض الوفود.

ثانيا، في اعتقادي أن تقديم مزيد من المعلومات سيكون مفيدا حتى يتسنى إعطاء فكرة أوضح عن خطة العمل الخاصة باستراتيجية مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين فيما يتعلق بالجبهة الثورية المتحدة.

ثالثا، وأود أن أؤكد أن السيد لوبرز كان مصيبا إلى حد كبير عندما ذكرنا بأن المجتمع الدولي يتعين عليه أن يعامل الأزمة الراهنة في غرب أفريقيا بوصفها مسألة تقتضي اهتماما عاجلا. وهو أمر يتسم بأهمية فائقة. ومن المؤكد أن على المجتمع الدولي توفير المساعدة والدعم المالي اللازم، لكن مجلس الأمن لا بد وأن يبدي الإرادة السياسية اللازمة لإعادة إقرار السلم والأمن في منطقة غرب أفريقيا دون الإقليمية.

وختاما، أود أن أتساءل عما إذا كان لدى البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، وكان السيد لوبرز قد اجتمع بمديريهما في إطار اجتماع هام عقد في باماكو، خطط لدعم مشاريع معنية لمساعدة اللاجئين والمشردين.

وأخيرا، أود أن أؤكد للسيد لوبرز تأييد وفدي التام لمهمته، وأعرب له عن دعمنا القوي له ولموظفيه في مواجهة المخاطر التي يواجهونها في اضطلاعهم بعملهم لخدمة آلاف اللاجئين والنازحين في هذا الجزء من أفريقيا.

السيد تشن غوفانغ (الصين) (تكلم بالصينية): اسمحوا لي أولا، أن أرحب بعودة السيد لوبرز المفوض السامي لشؤون اللاجئين إلى المجلس مرة أخرى وأن أشكره أيضا على إحاطته المفصلة للغاية. ويرى الوفد الصيني أن الآراء التي أعرب عنها بالغة الأهمية، وأن اقتراحاته جديرة بالدراسة المتأنية والاهتمام من جانبنا.

وتعرب الصين عن قلقها إزاء استمرار تدهور الحالة الأمنية وتفاقم الحالة المحفوفة بالمخاطر للاجئين والمشردين في منطقة غرب أفريقيا ونلاحظ الجهود التي يبذلها المفوض السامي لشؤون اللاجئين ذاته ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين للتخفيف من وطأة الحالة الإنسانية في المنطقة، ونلاحظ أنهما قد بذلا الكثير لتوفير الإغاثة والمساعدة للاجئين والمشردين في المنطقة.

وأود أو أبرز هنا الجهود التي يبذلها المفوض السامي والمفوضية بغية توفير حرية المرور للاجئين وممر آمن لهم. وترى الصين أن مبادرة الأطراف الأربعة المعنية التي ترمي إلى إبرام اتفاق رسمي بشأن المبادئ الأساسية المتعلقة بحرية الوصول للاجئين وإيجاد ممر آمن لهم هي مبادرة جيدة للغاية. ونحن نشعر بالتشجيع الشديد إزاء الاستعداد الذي أبدته حكومات سيراليون وغينيا وليبريا للتعاون في هذا الصدد. ومما يبعث على مزيد من التشجيع إعراب الجبهة الثورية المتحدة عن عزمها التعاون في هذا المجال. وعلى رغم أنه ما زالت تساورني بعض الشكوك حيال ما إذا كانت الجبهة الثورية المتحدة ستستمر في إظهار الاستعداد للتعاون، فإننا بحاجة إلى تعاونها.

وتعتقد الصين بأن إعادة توطين اللاجئين ستتطلب عملا كثيرا. والجهود التي يبذلها مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين والمساعدة التي تقدمها بعض البلدان هامة بالتأكيد، إلا أنها ليست كافية. وأود أن أشدد على نقطتين هنا. أولا، ينبغي أن نواصل دعم العمل الذي يضطلع به مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين. وينبغي للبلدان المانحة والمجتمع الدولي أن يسهما في البرنامج الخاص للمفوض السامي. ولقد قدمت الصين مساعدات إنسانية إلى غينيا وسيراليون عن طريق أقنية ثنائية. وعلى رغم أن تلك المساعدة لم تكن في شكل إسهام مباشر في أعمال المفوض السامي، لكنها تفهم أنها دعم لأعماله. وثانيا، قال السيد لوبرز للتو إنه ينبغي للمجلس أن يتخذ تدابير لتعزيز دور بعثة الأمم المتحدة في سيراليون. ونحن بطبيعة الحال نؤيد اقتراحه الذي يستحق أن ننظر فيه بتأن.

والحالة الإنسانية على امتداد حدود سيراليون، وغينيا، وليبريا ترتبط ارتباطا وثيقا بالسلام والاستقرار في المنطقة. واستمرار الصراعات المسلحة على امتداد حدود البلدان الثلاثة، والطريق المسدود الذي وصلت إليه عملية السلام في سيراليون هما أساسا السببان الرئيسيان لعدم الاستقرار السياسي والأمني في المنطقة، ولتدهور الحالة الإنسانية فيها. والموضوع الهام في هذا الصدد هو أنه لفترة طويلة، لم تطبّق الجزاءات المفروضة على الجبهة الثورية المتحدة. أمس اتخذ المجلس قرارا بالإجماع، ويحدونا الأمل في أن يسهم هذا الجهد الذي يبذله المجتمع الدولي في استقرار المنطقة وفي التخفيف من حدة الحالة الإنسانية فيها.

وتعتقد الصين أن الحالة الراهنة في منطقة غرب أفريقيا تمر بمرحلة حاسمة جدا. وينبغي للمجلس ألا يقلل على الإطلاق من الجهود التي يبذلها. بيد أننا نعتقد أيضا أن دور الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا هو دور هام جدا. ويحدونا الأمل في أن تواصل الجماعة الاقتصادية الاضطلاع بدورها النشط في هذه المنطقة.

السيد محبوباني (سنغافورة) (تكلم بالانكليزية): نود أيضا أن نرحب بالسيد رود لوبرز في المجلس اليوم. ولكنني أود أن أبدأ كلامي بتقديم الاعتذار. إنني أعتذر لكم، سيد لوبرز، لأنني لم أكن حاضرا شخصيا للاستماع إلى إحاطتكم الإعلامية. فإحدى الصعوبات التي تواجه ممثل دولة صغيرة هي تضارب مواعيدنا العديدة. وآمل في أن تتفهم ما أقول. وإحدى أسعد المهام التي قمت بها بصفتي رئيسا للمجلس في شهر كانون الثاني/يناير هي الترحيب بكم لدى تقديمكم إحاطتكم الإعلامية الأولى أمام المجلس. ولا بد لي من القول إنني متأثر حقا حيال كيفية أنكم استرعيتم هذا الاهتمام الكبير في فترة زمنية تقل عن شهرين لأحد أكبر المشاكل المتعلقة باللاجئين التي نواجهها اليوم. ونحن أيضا متأثرون جدا حيال الرسالة التي وجّهتموها إلى الأمين العام بتاريخ ٢١ شباط/فبراير التي نعتقد أن المجلس ينبغي أن يوليها اهتماما جادا. وكما قلت، لم أكن حاضرا هنا عندما قدمتم إحاطتكم الإعلامية، بيد أن زملائي أبلغوني بأن الإحاطة الإعلامية كانت مؤثرة، وأنكم قدمتم خطة عمل واقعية ومفعمة بالأمل على حد سواء لنقل اللاجئين بعيدا عن المناطق المحفوفة بالخطر.

ونحن أيضا، على غرار زملائنا في المجلس، قلقون إزاء تدهور الحالة الأمنية وما يترتب عليها من أثر على وضع اللاجئين. فلقد تلقينا تقارير تفيد باستمرار الهجمات التي لا تخدم سوى العمل على تفاقم الحالة الإنسانية الخطيرة بالفعل التي يعيشها اللاجئون والمشردون في الداخل. علاوة على ذلك، نشعر بالقلق إزاء أن استمرار أعمال العنف قد تترتب عليها عواقب أمنية بالنسبة لمنطقة غرب أفريقيا بأسرها.

ونظرا للحالة القائمة، نوافق على ما قالته السفيرة دورانت، ممثلة جامايكا، من أنه ينبغي أن تكون لدينا خطة عمل فورية وخطة عمل مستقبلية طويلة الأجل على حد سواء. وبالمناسبة، فإن ما يثير اهتمامنا في هذا الصدد هي الدلائل على رغبة الجبهة الثورية المتحدة في التعاون بشأن انتقال اللاجئين. ونحن نتفهم التحفظات والشواغل التي أبداها بعض أعضاء المجلس حيال العمل مع الجبهة الثورية المتحدة؛ بيد أننا نعتقد، ولأسباب إنسانية، أنه ينبغي أن نعمل معها إذا أردنا أن نحقق الأهداف المرجوة. وأعتقد أن الفيلسوف الأوروبي ماكس ويبر قال ذات مرة إنه إذا أردنا تحقيق أهداف نبيلة، على المرء أن يستخدم في بعض الأحيان أساليب غير نبيلة.

ونحن نؤيد بالتأكيد دعوة المفوض السامي إلى تعزيز بعثة الأمم المتحدة في سيراليون. ونؤيد كذلك اقتراحه المنقح المتعلق بالجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. واستمرار انخراط الجماعة الاقتصادية، بوصفها منظمة إقليمية في المنطقة، أمر هام لنجاح أية خطة ترمي إلى إحلال سلام دائم في المنطقة. وهنا، أود أيضا أن أعرب عن موافقتي على النقطة التي أبرزها سفير كولومبيا - إذا صح ما سمعته منه - وهي أنه ينبغي لنا دائما أن نعمل مع الأطراف الرئيسية الإقليمية.

ونود أيضا أن نعرب عن تقديرنا العميق لحكومة غينيا على استضافتها عددا كبيرا من اللاجئين - ولا أقول عددا ضخما - على أراضيها لفترة طويلة. وهذا عمل سخي غير اعتيادي تقوم به حكومة غينيا. ونحث المجتمع الإقليمي والدولي على تقديم كامل مساعدته إلى حكومة غينيا، وعلى دعم الجهود التي يبذلها مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين للتخفيف من العبء الذي ما فتئت غينيا تتحمله لفترة طويلة.

وأخيرا، لا نزال نشعر بقلق إزاء سلام وأمن موظفي الأمم المتحدة وموظفي المنظمات الإنسانية الأخرى العاملين في سيراليون، وفي مخيمات اللاجئين في غينيا. ونناشد جميع الأطراف السماح لمفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين في أن يواصل عمله بدون إعاقة وفي ظل ظروف آمنة.

السيد كولبي (النرويج) (تكلم بالانكليزية): يود وفد بلادي أيضا أن يرحب بالمفوض السامي وأن يشكره على إحاطته الإعلامية. ونود أيضا أن ننضم إلى الآخرين في الإشادة بالنساء بمناسبة يوم المرأة الدولي. فلقد أصدر وزير خارجية النرويج في أوسلو بيانا في ذلك الصدد.

إن النرويج تراقب بقلق متزايد الحالة الإنسانية للاجئين والمشردين في الداخل والمدنيين عموما في مناطق الصراع في غرب أفريقيا. فالوكالات الإنسانية لم تستطع الوصول إلى قلة من الأفراد من بين ما مجموعه ٢٠٠ ٠٠٠ لاجئ من سيراليون ومشرد في الداخل من غينيا في منطقة "باروت بيك". وما زالت الوكالات الإنسانية غير قادرة على الوصول إلى اللاجئين الذين يعودون عن طريق المناطق التي تسيطر عليها الجبهة الثورية المتحدة في سيراليون. ونحن نفهم أن إعادة انتشار عمال الإغاثة الإنسانية التابعين للأمم المتحدة في المنطقة يعتمد على إحلال الأمن على جانبي المناطق الحدودية. وقد أحطنا علما بأن العودة المنظمة للاجئين عن طريق شمال سيراليون ليست ممكنة في الحالة الراهنة.

ونحن نفهم من تقرير المفوض السامي أنه اتفق مع الحكومة الغينية خلال زيارته على تأمين ممر آمن للاجئين الذين ينتقلون شمالا. فهذا تطور طيب. ونرى في الحالة الراهنة أنه من الأهمية القصوى أن تتعاون سلطات غينيا

والوكالات الإنسانية في إعادة توزيع هذه المجموعات الضعيفة من الناس.

وفي ظل حالة صعبة للغاية، شرع مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين والمنظمة الدولية للهجرة في تنفيذ برنامج منظم وطوعي لإعادة توطين لاجئي سيراليون المنتقلين من كوناكري إلى فريتاون على متن زوارق. ونشعر بقلق إزاء قدرة سيراليون على استيعاب اللاجئين. ومن المهم للغاية ألا يصبح العائدون مشردين دائمين في الداخل لدى عودتهم إلى ديارهم. فعودة أعداد كبيرة من اللاجئين قد تسهم في زعزعة استقرار هذه المناطق. ونشجع السلطات، فضلا عن الوكالات الإنسانية، على أن تتخذ خطوات لمنع المزيد من زعزعة الاستقرار، وإذا اقتضت الضرورة، بمساعدة المجتمع الدولي.

وعبر العقود الأخيرة شكل العدد المتزايد من المشردين داخليا تحديا صعبا بصفة خاصة للمجتمع الدولي والوكالات الإنسانية. ويصبح المشردون داخليا، في أغلب الأحيان، الضحايا الأكثر ضعفا بين ضحايا الصراعات المسلحة وحالات الطوارئ المعقدة. وهم، كمجموعة، غير مشمولين بحماية أية منظمة إنسانية دولية مخولة بولاية خاصة. ولذلك، من الضروري، التصدي لتلك التحديات على أسس عملية. وتعرب النرويج عن تقديرها للتعاون القائم بين حكومة سيراليون والمجلس النرويجي للاجئين بصدد تنظيم مؤتمر معني بالمشردين داخليا من المقرر أن يُعقد في فريتاون في وقت متأخر من هذا الشهر، يهدف إلى إيجاد حلول عملية لتلبية احتياجات المشردين داخليا في ذلك البلد. وسوف يشترك السيد ريموند جوهانسن، وزير خارجية النرويج، في افتتاح ذلك المؤتمر.

العاملون في مجال الشؤون الإنسانية يؤدون مهامهم في مجال الإغاثة والمساعدة في ظل ظروف بالغة الصعوبة غالبا ما تكون محفوفة بالمخاطر. وفي بعض الصراعات استهدفت الأطراف المتحاربة العاملين في مجال الشؤون الإنسانية أنفسهم. ووقعت حوادث خطيرة وسلسلة من أحداث التحرش بهؤلاء العاملين في غرب أفريقيا. وأُخذ العاملون في مجال الشؤون الإنسانية رهائن وقتل بعضهم. ونحن نشجب بشدة تلك الحوادث ونحث حكومات المنطقة على عمل كل ما في وسعها لضمان سلامة وأمن الأفراد العاملين في مجال الشؤون الإنسانية، فضلا عن تمكينهم من الوصول بحرية ودون عقبات إلى الأشخاص الذين هم في أشد الحاجة إلى مساعدتهم.

السيد نيوور (موريشيوس) (تكلم بالانكليزية): نشكرك سيد لوبرز على هذه الإحاطة الإعلامية الشاملة بشأن الحالة الإنسانية على الحدود المشتركة بين غينيا وسيراليون وليبريا. الحالة الإنسانية التي تنذر بوقوع كارثة والتي سبق للسيد لوبرز أن وصفها بأنها حالة تثير بالغ القلق. الأوضاع المروعة التي يجد اللاجئون والمشردون أنفسهم فيها في غينيا وسيراليون، على حد سواء، تثير قلقا بالغا. وما لم تتخذ خطوات فورية، فستواجهنا كارثة إنسانية حقيقية. وسوف تزيد الحالة تفاقما على نحو أكيد مع بداية فصل الأمطار في غرب أفريقيا.

ومع أننا نشعر بقدر من الراحة لأن مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وبرنامج الأغذية العالمي تمكنا من إرسال بعض شحنات الغذاء إلى منطقة ''منقار الببغاء'' التي لم يتلق فيها اللاجئون والمشردون السيراليونيون أية أغذية لمدة خمسة أشهر، إلا أننا نشعر بالقلق بخاصة إزاء المأزق الذي يواجهه أكثر الضحايا ضعفا في هذه الحالة – وهم على وجه التحديد، المسنون والنساء والأطفال. ولا يزال معدل الوفيات بين الأطفال دون الخامسة من العمر عاليا جدا في مخيمات اللاجئين. وطبقا لتقرير صدر مؤخرا عن اللجنة الدولية للإنقاذ، يموت ثلث عدد الرضَّع الذين يولدون

في منطقة كينيما في سيراليون قبل أن يكملوا السنة من العمر. ولا يجوز السماح باستمرار هذه الحالة.

ويرحب وفدي بالمنحى الذي سلكته مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، لا سيما مشاركة السيد رود لوبرز شخصيا، لإنشاء ممرات آمنة من أجل عودة اللاجئين. ونعرب عن أملنا في أن تتعاون حكومة غينيا وجيشها، على حد سواء، تعاونا تاما مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين من أجل تشغيل الممرات الآمنة داخل الأراضي الغينية، لا سيما على طول الطريق الرئيسي بين غوتيشيكورو وكيسيودوغو، فضلا عن الطريق المؤدي إلى كوناكري. وأود أن أركز على شعورنا بامتنان كبير لحكومة غينيا لاستضافتها أعدادا من اللاجئين بالرغم مما لديها من صعوبات اقتصادية وغيرها.

نعلم أن بعض المنظمات الإنسانية التي تعمل على أرض الواقع في غينيا تعتقد بأن الممرات الآمنة لعودة اللاجئين إلى سيراليون لن تؤدي مهمتها. إنهم يقولون إن اللاجئين لا يريدون استخدام الممرات الآمنة خشية وقوع هجمات تقوم بها الجبهة الثورية المتحدة عليهم، أيا كانت ضمانات المرور الآمن، لأن الممرات تمر عبر المناطق الخاضعة لقبضة الثوار. وتفضل تلك المنظمات ترحيل اللاجئين بصورة مؤقتة إلى شمال غينيا إلى حين أن تتحسن الحالة ثم يرجعوا بأمان إلى سيراليون. ونريد أن نستمع إلى آراء السيد لوبرز في هذا الشأن .

لقد أصبح أثر الحرب الأهلية في سيراليون وامتداد أثرها داخل غينيا سببا رئيسيا للبؤس الذي يعاني منه المدنيون الأبرياء على جانبي الحدود بين البلدين. ولا بد أن يتصدى قادة اتحاد نهر مانو على أعلى مستوى سياسي لهذه القضية. ونرحب، في هذا الصدد، بالنداء الذي أصدره رئيس جمهورية مالي ورئيس الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا إلى قادة اتحاد نهر مانو بأن يجتمعوا بصورة عاجلة على مستوى القمة سعيا إلى حل لهذه الأزمة عن طريق التفاوض.

ويعتقد وفدي بأن من الأهمية على قدر متساو أن تشترك حكومة ليبريا، لا سيما رئيس جمهورية ليبريا مشاركة كاملة في العمل للتوصل إلى حل شامل من أجل عودة جميع اللاجئين بأمان إلى وطنهم. وفي هذا الصدد، نؤكد من جديد الطلب الموجه إلى رئيس جمهورية ليبريا في قرار مجلس الأمن الذي اعتُمد بالأمس لوقف كل أشكال الدعم المقدم إلى الجبهة الثورية المتحدة في سيراليون. وينبغي أن ينفذ رئيس جمهورية ليبريا أيضا التزامه تجاه مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين وذلك بالامتثال للمبادئ الأساسية المتفق عليها في المناقشات مع السيد لوبرز لضمان تحديد ممر آمن للاجئين.

ولا يخامرنا شك في استجابة مجتمع المانحين والمؤسسات المالية الدولية للحالة الإنسانية الهائلة القائمة حاليا الآن في غرب أفريقيا ومساهمتهم بسخاء في تخفيف معاناة اللاجئين. ونرحب، في هذا الصدد، باجتماع مسؤولين من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي مع ممثلين عن حكومة غينيا لتقييم الاحتياجات الاجتماعية للبلد في أعقاب الحالة الإنسانية على طول حدوده المشتركة مع ليبريا وسيراليون.

ويوافق وفدي على ما ذكره السيد لوبرز بأنه لا بد من تعزيز بعثة الأمم المتحدة في سيراليون بصورة عاجلة في أسرع وقت ممكن كي تتمكن من المساعدة في عودة اللاجئين إلى سيراليون عن طريق الممر الآمن المقترح إنشاؤه. وتحدث السيد لوبرز أيضا عن ضرورة التصدي بجدية لمشكلة الفقر، التي تزيد من تفاقم الصراعات في منطقة اتحاد نهر مانو. ونوافق على تقييم السيد لوبرز ونهيب بهيئات الأمم المتحدة المعنية أن تضاعف جهودها في هذا الصدد. ونحث

المجتمع الدولي أيضا، كما نحث مؤسسات بريتون وودز، على بذل جهود مضاعفة للتخفيف من حدة الفقر في منطقة اتحاد نهر مانو.

ولا يسعني أن أختتم كلمتي دون أن أوجه ثناء حارا إلى مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين وجميع المنظمات غير الحكومية التي تشارك في مساعدة اللاجئين.

السيد مولى (بنغلاديش) (تكلم بالانكليزية): نتشرف بأن يكون بيننا الآن في المجلس المفوض السامي رود لوبرز. نشكره على إحاطته الإعلامية وعلى المادة التي أمدنا بها.

إن بعثة مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين في المنطقة لها أهمية حاسمة، نظرا للحالة الأمنية الهشة على أرض الواقع. فعندما تدهورت الحالة في المنطقة دون الإقليمية بسبب هجمات الجبهة المتحدة الثورية داخل غينيا والقتال في المنطقة، أعربنا عن قلقنا إزاء الحالة الإنسانية وبسبب الاستهداف المتعمد للاجئين، والتدمير العشوائي لمخيمات اللاجئين، واستهداف موظفي الأمم المتحدة وموظفين آخرين في هيئات إنسانية.

نحن سعداء لأن دور المفوض السامي المتسم بروح المبادرة، والذي ظهر بعد استلامه المنصب بفترة قصيرة، نتجت عنه بعض التحسينات الواضحة. إلا أن الحالة الأمنية الخطيرة مستمرة واللاجئين متورطون فيها، لا سيما في منطقة ''منقار الببغاء''. ولذلك نتفق على أنه يجب تعزيز إجراءات حماية اللاجئين والمشردين داخليا. وأحد السبل التي أشار إليها المفوض السامي، بل في الحقيقة ذكر أنه السبيل العملي الوحيد، هو تعزيز بعثة الأمم المتحدة في سيراليون لكي يتم توفير الحماية للاجئين. ومع ذلك، لا بد أن ننظر إلى ذلك كحل طويل المدى إلى حد ما، لأن جهود تعزيز بعثة الأمم المتحدة سوف تستغرق بعض الوقت قبل أن تتحقق على نحو ملموس، وهذا ما أشارت إليه أيضا وفود أخرى.

ولكننا نتفق على أن محنة اللاجئين لا يمكن أن تنتظر. لا بد من النظر في الاحتياجات قصيرة المدى والملحة لتوفير الحماية لهم وتأمين حرية الوصول إليهم. قد يقتضي الأمر نقلهم إلى أماكن أخرى، خاصة المحصورين بين مواقع المتحاربين. لا بد أن ننظر في كل الخيارات المتاحة لنا. ونود هنا أن نحيي حكومة وشعب غينيا على استضافة عدد كبير من اللاجئين لفترة طويلة جدا وفي ظروف صعبة. ونعتقد أنه لكي ننظر في كل الخيارات ينبغي للمجلس أن يجري مناقشة شاملة حول الأساليب والوسائل، وأن يشاور في ذلك الأمانة العامة، لا سيما حول جدوى فتح ممرات آمنة. لقد سمعنا المفوض السامي يقول إن هذه هي أفضل طريقة. بينما عبر آخرون هنا وخارج المجلس عن آراء مختلفة. ومن الواضح أن هناك حاجة ملحة إلى مشورة تفصيلية حول هذا، وإلى المزيد من المداولات في المجلس.

سيدي المفوض السامي، لقد ذكرتم التعاون من جانب الجبهة المتحدة الثورية في مساعدة اللاجئين المصابين بمحنة. ومثل وفود أخرى، نحن أيضا نعتقد أننا في حاجة كذلك إلى ممارسة ضغط فعال على الجبهة، وألا نعتمد فقط على حسن نواياهم من أجل سلامة اللاجئين وموظفي الأنشطة الإنسانية.

أخيرا، نتفق من أعماق قلوبنا مع المفوض السامي على الحاجة إلى توفير الموارد التي تحتاجها المفوضية. فهذه مشكلة تشمل كما هائلا من اللاجئين، ومن المؤكد أن المزيد من الموارد التي تفوق ما هو متاح الآن مطلوبة لذلك. إننا نحث الأمم المتحدة وجميع المانحين الآخرين على زيادة تبرعاتهم.

السيد كوني (أيرلندا) (تكلم بالانكليزية): تود أيرلندا أن تشكر المفوض السامي لوبرز على إحاطته الإعلامية حول زيارته الأخيرة إلى غرب أفريقيا. إننا نحييه على جهوده وإنجازاته بعد فترة قصيرة جدا من توليه المنصب.

ومثل البعض الذين تكلموا قبلي، لا يمكنني تجاهل حقيقة أن اليوم هو يوم المرأة العالمي. والحقيقة المؤسفة هي أنه بالرغم من أنه نادرا ما تتسبب النساء في الحروب وأعمال العنف فإنهن غالبا ما يكن من ضحاياها الرئيسيين. وفي هذا الصدد، أود أن أعلن تأييد أيرلندا للملاحظات التي قدمها في وقت سابق السيد لوبرز فيما يتعلق باللاجئات.

تشاطر حكومتي المجتمع الدولي قلقه العميق إزاء حالة اللاجئين والمشردين في مناطق الحدود في غينيا. ونحن سعداء لسماع السيد لوبرز يتكلم عن حدوث تحسن طفيف في الحالة. ونؤكد على دعمنا لجهود المفوضية في المنطقة. ومثلما قالت الولايات المتحدة من قبل، يقوم عمال الإغاثة في الميدان بعمل بطولي في ظروف خطيرة. ونحن ندعو جميع الأطراف إلى ضمان إمكانية الوصول لجميع عمال الإغاثة الإنسانية وضمان سلامتهم. ومثلما قال آخرون، سوف أنقل نداء السيد لوبرز من أجل الدعم المادي الإضافي إلى عاصمة بلدي.

كل دول المنطقة والمجتمع الدولي بشكل أوسع مسؤولة عن إيجاد حل للوضع على حدود بلدان نهر مانو يسمح للاجئين والمشردين بالعودة إلى ديارهم. ولقد كان مجلس الأمن نشيطا في إنشاء بعثة الأمم المتحدة في سيراليون، وفي دعم حكومة سيراليون، وفي اتخاذه، بالأمس فقط، قرارا يستهدف القضاء على الدعم الذي تحصل عليه الجبهة المتحدة الثورية، وفي المطالبة بأن تتحرك جميع دول المنطقة لمنع الأفراد والجماعات المسلحة من استخدام أراضيها في الإعداد لهجمات أو في شنها على بلدان مجاورة ومن القيام بأي عمل قد يسهم في المزيد من زعزعة استقرار الوضع على الحدود بين سيراليون وغينيا وليبريا.

وأود أن أعرب هنا أيضا عن تضامن حكومتي مع حكومة غينيا والتضامن المثير للإعجاب من شعب غينيا مع اللاجئين من بلدان مجاورة. لقد استمعنا إلى طلب السيد لوبرز بشأن تعزيز بعثة الأمم المتحدة وانتشارها. كذلك أحطنا علما باقتراحه الخاص بإقامة طريق آمن بين فوريكارياه وكامبيا. ومن الواضح مما قيل، سواء في هذه القاعة اليوم أو خارجها من منظمات غير حكومية تعمل في المنطقة، أن هناك آراء مختلفة حول هذا الموضوع. ولا بد للمجلس أن يعالج هذه الخلافات في الرأي، لا سيما عند النظر في ولاية بعثة الأمم المتحدة في سيراليون.

وكما ذكرت موريشيوس قبل لحظة، سيكون مفيدا لمناقشاتنا القادمة إذا تناول السيد لوبرز أيضا، عند رده على الملاحظات، الآراء المختلفة هذه التي عبر عنها عدد من المنظمات غير الحكومية، بما فيها منظمة أطباء بلا حدود في بيان صحفي صدر أمس، والتي تؤيد نقل اللاجئين والمشردين داخليا إلى مواقع في غينيا بعيدا عن الحدود.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن إلى ممثل غينيا.

السيد فال (غينيا) (تكلم بالفرنسية): إنه لشرف عظيم لي أن أتكلم بعد ظهر اليوم أمام مجلس الأمن لأناقش معكم بعض جوانب الحالة الإنسانية في غينيا.

إلا أنني أريد أن أبدأ بتهنئتكم، سيدي، على توليكم رئاسة المجلس في شهر آذار/مارس، وبشكر وفد تونس على العمل الممتاز الذي اضطلع به خلال رئاسته الشهر الماضي.

يسعد وفد بلادي جدا أن يتمكن من المشاركة في هذه الجلسة الهامة جدا للمجلس من أجل مناقشة المسألة الإنسانية في غرب أفريقيا. وأود أن أرحب بوجود السيد لوبرز، المفوض السامي لشؤون اللاجئين، وأن أصرح بمدى امتنان حكومتي له على الاهتمام الذي أبداه بالحالة السائدة في بلدي، جمهورية غينيا. هذه هي المرة الثانية التي يلتقي فيها السيد لوبرز مع المجلس لمناقشة المشاكل الإنسانية الخطيرة التي

نشأت في جنوب شرقي غينيا. وسرعان ما أن تقلد السيد لوبرز منصب المفوض السامي حتى قام بتخصيص أول زيارة له لذلك الجزء من أفريقيا، الذي يمثل بالفعل مصدرا حقيقيا لقلق المجتمع الدولي في الوقت الحاضر.

بالأمس اعتمد مجلس الأمن بالإجماع قرارا هاما بشأن ليبريا. فباتخاذه القرار السليم بفرض جزاءات ضد هذا البلد، بعث المجلس رسالة قوية إلى السلطات في مونروفيا بأن توقف دعمها للجبهة المتحدة الثورية وجماعات متمردة أخرى تعمل في المنطقة دون الإقليمية. وكما تعلمون، فإن جمهورية غينيا رحبت بسخاء في أراضيها طوال السنوات العشر الماضية بعدد هائل من اللاجئين، يصل إلى ٨٠٠ ٠٠٠ - وهو عدد يمثل أكثر من ١٠ في المائة من سكانها.

ولقد تم الاعتراف بجمهورية غينيا كدولة نموذجية في طريقة ترحيبها باللاجئين وفي السخاء الذي أظهرته تجاههم. ولسنا هنا بحاجة إلى التصريح بأن السبب الأوحد في الحالة الإنسانية المزعجة في جنوب شرقي غينيا هو الهجمات المسلحة التي تشنها الجماعات المتمردة بدعم من حكومة ليبريا. ولقد أدت هذه الهجمات إلى مقتل عدة مئات من السكان، وتسببت في الكثير من الخسائر في الممتلكات ودفعت بالآلاف من السكان إلى الفرار إلى مدن مجاورة.

و لم تسلم المخيمات التي كان اللاجئون يعيشون فيها بسلام وفي وئام تام مع مضيفيهم الغينيين. فأصبحت بلدة غويكيدو، التي كانت تؤوي عددا كبيرا من اللاجئين هدفا رئيسيا. واليوم يكاد القتال الذي جرى في شوارع هذه البلدة يكون قد دمرها تماما. وقد أوجدت الهجمات المسلحة في الآونة الأخيرة حالة إنسانية خطيرة استطاع المفوض السامي أن يصفها للأعضاء لأنه شاهدها بعينه.

ويتذكر الأعضاء منذ فترة ترجع إلى تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩ أن السيدة أوغاتا، وتعرب حكومتي لها عن التقدير الذي هي جديرة به، وجهت الدعوة للمجتمع الدولي، في معرض الإعراب عن قلقها بعد الإغارات الأولى للمتمردين عبر الحدود الغينية، إلى أن يبذل قصارى وسعه لكفالة ألا يضطر بلد مثل غينيا، التي ما زالت تتحمل في شهامة العبء الهائل الذي يفرضه اللاجئون، إلى دفع هذا الثمن الفادح. ومن دواعي الأسف أن كلماتها لم تلق آذانا صاغية، واليوم تتجلى عواقب إغارات المتمردين للعيان في معاناة مئات الألوف من اللاجئين المشتتين في أرجاء الريف وآلاف الغينيين الذين فروا من الخطر والموت.

وقد سببت الأحداث المأساوية التي وقعت في الجزء الجنوبي الشرقي من غينيا من الألم في صفوف الغينيين بقدر ما أحدثت في صفوف اللاجئين. وقد قررت حكومة غينيا بالفعل التدابير اللازم اتخاذها لتوفير الأمان للاجئين حتى تتم إعادتهم إلى الوطن، آخذة بعين الاعتبار رغبة اللاجئين في العودة إلى بلدهم ومتعاونة عن كثب مع مفوضية شؤون اللاجئين.

بيد أنه حتى لو بدا أن الأوضاع الأمنية قد نظمت داخل إقليم غينيا، فإن نجاح عملية إعادة اللاجئين إلى ديارهم تتطلب مراعاة الشروط التالية. أولا، يجب أن ننشئ ممرا آمنا للعمليات الإنسانية داخل إقليم سيراليون. ثم يجب أن نحدد مناطق استقبال داخل سيراليون ونؤمن هذه المناطق. وتود حكومة غينيا أن تؤكد للمجلس أنها تواقة إلى أن تفعل كل ما في وسعها لضمان نجاح هذه العملية.

أما عن اللاجئين الذين يودون البقاء في غينيا انتظارا لتحسن الحالة الأمنية في وطنهم، فستجرى الترتيبات بالتعاون مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، لنقلهم إلى مخيمات جديدة ستكون هذه المرة في داخل البلد، بعيدا عن الحدود. وتثق حكومتي في أن المجتمع الدولي سيقدم كل دعم ممكن على الصعيد السياسي والاقتصادي والمالي وعلى

صعيد النقل والإمداد تفاديا لتفاقم ما يعده الكثيرون كارثة إنسانية في هذا الجزء من أفريقيا، الذي عانى الكثير من جراء الحرب الأهلية في ليبريا وسيراليون.

و لم تكن حكومتي بدعمها فرض الجزاءات على ليبريا قمدف على الإطلاق إلى إعاقة الجهود التي تبذلها الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، بل كان هدفها يتمثل في إقناع السلطات في منروفيا بسحب الدعم الذي تقدمه عن حركات التمرد التي تعمل في هذه المنطقة دون الإقليمية وتعزيز التسوية السلمية للأزمة في سيراليون.

ولا تزال حكومتي مقتنعة بأن السلام والوئام سيعودان إلى منطقتنا دون الإقليمية إذا احترمت السلطات الليبرية جميع الالتزامات الواردة في القرار ١٣٤٣، الذي اعتمد في ٧ آذار/مارس ٢٠٠١.

ويود وفدي أن يشجع مجلس الأمن من جديد على أن يبذل قصارى جهده لإعادة السلام والأمن إلى ربوع غرب أفريقيا. وما زالت الأهداف التي يتعين تحقيقها تتمثل في وقف لإطلاق النار في سيراليون ووقف إغارات المتمردين عبر الحدود الغينية، وتحقيق الأمن لجميع الدول في المنطقة، وعودة اللاجئين إلى ليبريا وسيراليون، وتحقيق المصالحة الوطنية داخل هذين البلدين، وأخيرا، استئناف التعاون بين هذه البلدان الثلاثة في إطار اتحاد نهر مانو.

وختاما، أود أن أغتنم هذه الفرصة لتوجيه نداء للمجتمع الدولي بأن يزيد المعونة المقدمة لبلدي، مساعدة لنا على مواصلة احتمال العبء الناشئ عن الكم الهائل من اللاجئين وإقامتهم المطولة وإدارته بشكل أفضل. وأود أن أشكر جميع الحكومات التي قدمت العون لغينيا ضمن هذا الإطار. كما يود وفدي أن يعرب عن امتنانه للمجلس على ما قام به من عمل لصون السلام والأمن.

وأود أيضا أن أغتنم فرصة أن اليوم هو اليوم الدولي للمرأة لأشيد بالمبادرات الشجاعة التي اضطلعت بها نساء بلدان اتحاد نهر مانو ذودا عن قضية السلام والأمن في منطقتنا دون الإقليمية.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): سوف أدلي الآن ببيان بصفتي ممثلا لأوكرانيا.

تشاطر أوكرانيا المجتمع الدولي ما يساوره من شواغل إزاء أزمة اللاجئين في غرب أفريقيا وما لحل هذه المسألة من أهمية عاجلة. ونعرب عن تقديرنا للجهود العظيمة التي تضطلع بها حكومة غينيا لتلبية احتياجات التدفقات المستمرة من اللاجئين. ونوافق على إيلاء الأولوية العليا لتنفيذ مفهومي الوصول الآمن إلى اللاجئين والمرور الآمن للاجئين، وذلك بمشاركة نشطة من المنطقة ومن المجتمع الدولي بصفة عامة. ودعما للتصدي للأبعاد الإقليمية لهذه الأزمة، يقوم بلدي بدور نشط في عملية حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة في سيراليون ويقف على أهبة الاستعداد لتعزيز مساهمته في بعثة الأمم المتحدة في سيراليون ولمواصلة دعمه للجهود الدولية الرامية إلى إحلال السلام في الأجزاء الأخرى من أفريقيا.

وأود أن أبلغ المجلس بأنه، علاوة على وجود ما يزيد عن ٥٠٠ فرد أوكراني في الميدان بالفعل، مزودين بالمعدات الثقيلة ذات الأهمية الحاسمة، سيتم نشر وحدة مروحيات أوكرانية إضافية، قوامها المأذون به ١١٠ أفراد، للعمل مع بعثة الأمم المتحدة في سيراليون.

ومناقشة اليوم البالغة الفائدة ذات صلة وثيقة جدا بمناقشة الأمس المفتوحة المتعلقة بمتابعة جلسة مجلس الأمن. وبغض النظر عن التركيز الخاص على التحديات التي يواجهها المجتمع الدولي ومجلس الأمن في أفريقيا، فإنها سلطت الضوء من جديد على ضرورة توثيق التفاعل بين مجلس الأمن

وغيره من الهيئات في منظومة الأمم المتحدة، وفي هذه الحالة بالذات مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. ويمكن استخلاص استنتاج هام في هذا الصدد يتمثل تحديدا في أن فعالية الجهود التي تبذلها المفوضية في غرب أفريقيا سوف تزداد إذا اضطلع بها في سياق دعم سياسي أوسع من جانب المنطقة. ومن ناحية أخرى، بدأ مجلس الأمن ذاته في السنوات الماضية في إيلاء مزيد من الاهتمام بالبعد الإقليمي للصراعات في أفريقيا.

والحالة في غرب أفريقيا مثال على أن المجلس لا يمكن أن يكتفي بإغفال الترابط بين الصراعات. ومن الواضح أن السيد لوبرز قد انتهى في إحاطته الإعلامية إلى أن العمل الإنساني وحده لا يمكن أن يكون بديلا عن الخطوات التي تتخذها الحكومات ويتخذها مجلس الأمن في المناطق التي يكون لهما فيها دور أساسي يؤديانه في منع الصراعات واحتوائها وحلها، وبالتالي في حل مشاكل اللاجئين. وأرى أن الملاحظات التي أبداها المفوض السامي تستدعي قيام مجلس الأمن بدور شديد التحديد في مواجهة التحدي الذي يمثله اللاجئون في غرب أفريقيا. وتستدعي الأهمية الملحة التي تتسم بها هذه المسألة أن يوليها المجلس نظره المتمعن وأن يقوم بالاستجابة العملية المناسبة. وأرى في هذا السياق أنه قد تلزمنا مناقشة أخرى صريحة في المجلس لكفالة المتابعة الملائمة والانتقال إلى صعيد العمل الفعلي.

أستأنف الآن مهمتي كرئيس للمجلس.

أعطي الكلمة الآن للسيد لوبرز للرد على ما أبدي من تعليقات وما طُرح من أسئلة.

السيد لوبرز (تكلم بالانكليزية): لن أكرر بالطبع النقاط الكثيرة التي نتفق بشأنها، ولكن لعلي أعرب عن بعض تعليقات فيما يتعلق بالمسائل التي يغشاها شيء من سوء الفهم.

وسأبدأ بجامايكا. وأتطرق أولا لخطة إخراج اللاجئين الموجودين في لانغيت، ويتجاوز عددهم ٠٠٠ ١٣٠ لاجئ، بسبب القتال المستمر هناك، كما ذكر الممثل. وقد أُبدي قدرا أكثر قليلا من التفاؤل في هذا الشأن. فنظرا للإجراء المتخذ لتوفير السلامة للاجئين على سبيل الأولوية، شهدنا هبوطا ملحوظا في حدة أعمال القتال في تلك المنطقة. وذلك على وجه التحديد أحد الأسباب التي تجعلنا نشدد على هذه النقطة ونعطيها الأولوية في جدول أعمالنا وندعو الجبهة المتحدة الثورية إلى المشاركة في ذلك. ولا أقول إننا يمكن أن نثق في هذا الترتيب بشكل دائم، ولكن الحالة هي على هذا النحو في وقتنا هذا. ومع ذلك، فمن دواعي سرورنا أن الطريق مفتوح وأن أعدادا من الناس يخرجون، وسوف نمد لهم يد المساعدة. وسنركز على أشدهم ضعفا. ونقوم بالاشتراك مع المنظمات غير الحكومية الأخرى برصد الحالة الصحية ومشاكل محددة بذاتها رصدا وثيقا. وسنحاول مساعدتهم قدر الإمكان. ولكني أتردد في التقدم بخطة لإجلائهم جميعا.

والنقطة الثانية تتصل بسيراليون والتدخل. وإني أرى أننا لا نزال غير قادرين إلا على استقبال عدد محدود من الأشخاص المشردين داخليا في سيراليون. وهم الآن يأتون بالقوارب من كوناكري إلى فريتاون. ويمكننا تدبير أمرهم، ولكني لا أحبذ وصولهم بأعداد كبيرة جدا. وهذا يتصل، من ثم، بالنهج الذي اتبعه، وهو أننا في مرحلة ما نحتاج إلى مزيد من المناطق في سيراليون التي يمكن فيها فعلا للعائدين أن يرجعوا إلى موطنهم في قراهم والأماكن التي أتوا منها. وهذه بالطبع عملية تستغرق وقتا، ولكن ذلك هو الخط الأساسي.

وأنتقل الآن إلى ممثل المملكة المتحدة. فهو أيضا قد ميَّز بين المدى القصير والمدى الطويل، كما فعلت، بهذه المناسبة، ممثلة جامايكا وآخرون. وإني أعرب عن تقديري لذلك. إذ ينبغي لخططنا أن تكون صالحة أيضا للمدى

الطويل. وسيكون من الغباء تحقيق نجاح في المدى القصير وليس في المدى الطويل، ولكني، بعد تقرير هذه الحقيقة، أزعم ببساطة أن ما فعلناه في الشهر الماضي كان صالحا للمدى الطويل أيضا. كان صالحا للمدى الطويل؛ لأنه على الأقل هيأ فترة قصيرة من الاستقرار الزائد قليلا. وأود أن نقول إنه ينبغي لنا أن نحصي النعم التي حلَّت علينا هناك.

والملاحظة الثانية التي اسمح لنفسي بإبدائها هي أنه في الواقع لم يكن من رأي مكتب مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين أن نفتح الحدود من لانغيت إلى كينيما، كما قال ممثل المملكة المتحدة. ولا بد أن هناك سوء فهم. إذ أنني في الرسالة التي بعثتها في ١١ شباط/فبراير، ذكرت أن تلك كانت رغبة رئيس سيراليون، ولكننا في المفوضية السامية لشؤون اللاجئين فضَّلنا أن نتحلى بمزيد من الحذر – بألا نفعل ذلك، ولكن أن نقتصر على إمكانية فتح الحدود من فوريكارياه إلى كامبيا. لأننا نعتقد أن هذا سيتطلب عددا أقل من جنود بعثة الأمم المتحدة في سيراليون، ولكن يمكن فرزهم على حدة.

وأعرب عن امتناني للدعم المالي الذي قدمته المملكة المتحدة لأعمالنا، ويحدوني الأمل في إمكانية الحصول على زيادة أخرى من البلدان الأخرى.

وأنتقل الآن إلى ممثل تونس، الذي لم يكن له سؤال محدد. وهو قد أعرب عن تأييده للنهج. وسأل عن إمكانيات المساعدة من المؤسسات المالية. وقد تطرق لهذا بعض الممثلين الآخرين كذلك. نعم، إننا كنا هناك في باماكو مع البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، ولكني بصراحة، لم ألمس فكرة عن أنهما كانا يركزان على الدعم المالي. وبالطبع، كان ذلك مؤتمرا وتجمعا هاما، ولكنه لم يكن مثمرا بالنسبة للاجئين. وسنرى ما يمكن عمله بالنسبة لهم هنا.

وأنتقل بعد هذا إلى ممثل فرنسا. وقد سأل عما إذا كان لدينا أي انطباع عما يرغب فيه اللاجئون أنفسهم من ناحية البقاء أو العودة. وسأل عن هذا بالنسبة لليبريا وسأل عن هذا بصورة أكثر أيضا بالنسبة للاجئي سيراليون. وفي هذه اللحظة، أود أن أوضح أن السياسة الرئيسية، والأولوية الأولى لمفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين في هذه المرحلة هي ترحيل اللاجئين وإيجاد أماكن أكثر أمنا لهم في داخل غينيا. وهذا هو عملنا الرئيسي. ونحن لسنا في برنامج لإعادة أكبر عدد ممكن إلى وطنهم، ولكننا، مع ذلك، نعرب عن تقديرنا لأن تتاح لعدد من اللاجئين فرصة اتخاذ هذا الخيار. ولا تزال هذه أقلية، ولكنها أقلية كبيرة. وأعتقد في هذه المرحلة، من وجهة نظر اللاجئين، أنهم يريدون توفر المزيد من الفرص. وهناك بعض الإشكال في أن يُشرح لهم أنه ينبغي لهم أن يبقوا حيث هم وأننا لا نستطيع السماح لهم بالعودة إلى سيراليون، بالذات. وأضيف، لأن ذلك كان هو السؤال، أن هذا هو الجزء الأصغر من إجمالي العدد في هذه المرحلة.

وأود أن أبدي ملاحظة بشأن ولاية بعثة الأمم المتحدة في سيراليون. وبالطبع، قد درستُ تلك الولاية مرات ومرات. وينبغي أن أقول إن الولاية نفسها، فيما أرى، لا تمثل مشكلة. إن المشكلة ليست مشكلة الولاية – وإنما هي مشكلة الموارد وأعداد القوات. فمثلا، اقترحتُ أنه ربما يمكن لقوات البعثة أن تستولي، حرفيا، على منطقة كامبيا من الجبهة المتحدة الثورية. وهي مستعدة لأن تفعل ذلك. وذلك في إطار الولاية. ولا تتعلق المشكلة بالولاية. إنها مشكلة أن تكون القوات متوفرة أو غير متوفرة، وربما تكون مشكلة ترتيب الأولويات في استخدام هذه القوات. وقد أردت أن أجعل تلك النقطة واضحة. وأعرب عن امتناني على الدعم الذي يمكن النظر فيه على نحو إيجابي من جانب حكومة فرنسا، كما أشار إلى ذلك مثل فرنسا.

وأنتقل الآن إلى ممثل الولايات المتحدة الأمريكية. وأبدأ بنفس نقطة الإعراب عن الشكر على الدعم المالي وعلى إمكانية تقديم المزيد كذلك. وقطعا سنعود إلى هذه النقطة مرة أخرى.

لقد قال ممثل الولايات المتحدة الأمريكية إن بلده لا يستطيع أن يؤيد إقامة ممرات ومعابر خلال منطقة تسيطر عليها الجبهة المتحدة الثورية. و لم يكن قصدنا ذلك. ويبدو لي هنا مرة أخرى أن هناك بعض سوء الفهم. إن المحادثة مع الجبهة لا تتعلق إلا بطريق فوريكارياه - كامبيا. وذلك في سياق انسحاب الجبهة من المنطقة لتصبح تحت سيطرة البعثة. ولدينا تعاملات أخرى مع الجبهة المتحدة الثورية تتصل بموضوعنا، ولكن ذلك لا ينطوي على أي عمل على أراضي غينيا. وأنا لا أقول إننا ينبغي ببساطة أن نثق في كلمات الجبهة. بل أقول إنه يجب علينا اختبار سلوكها، وأن ذلك السلوك، في هذه اللحظة على الأقل، لا يعطينا سببا للشكوى. ومع ذلك، استعملت كلمة "الحذر" لأنه يتعين علينا التعامل مع هذه المسألة خطوة فخطوة.

وفي هذه اللحظة، سأجيب أيضا على رد فعل ممثل ايرلندا وآخرين وعلى التعليقات الواردة بشأن التردد السائد بين عدد من المنظمات غير الحكومية. وأعتقد أن هذا أيضا يعود إلى بعض سوء الفهم. بالطبع، إن الأمر ينطوي على مخاطرة، إذا تكلمنا بصراحة. إذ لا يمكن للمرء مطلقا أن يستبعد احتمال أن تصبح الجبهة المتحدة الثورية، في نقطة زمنية ما، أكثر عدوانا. ولذا فإني أقول إن حضور البعثة يجب أن يكون قويا، ولكن على المرء ألا يستبعد أيضا حقيقة أن الجبهة نفسها لها مصلحة، مصلحة سياسية. ولا ينبغي للمرء أن يستبعد حقيقة أن الجبهة أصبحت تدريجيا تفهم أن طموحها لا يمكن، بالنظر إلى حقيقة أن البعثة وموقف الجيش السيراليوني الذي صار أقوى نوعا ما، بمساعدة المملكة المتحدة، أن يكون ببساطة أن تستولي على سيراليون بأسرها، ولذلك يجب عليها أيضا أن تلعب دورا سياسيا. وهي في سياق تحسين موقفها السياسي، لها أسبابها الخاصة، ومصالحها السياسية الخاصة، لأن تقلل من استخدام العنف وأن تحاول إعادة بناء حد أدنى من المصداقية لدى سكان سيراليون.

ويتصل ذلك أيضا بمسائل أخرى تتعلق بعودة اللاجئين - أين يذهب هؤلاء اللاجئون، وإلى أي إقليم، وما إلى ذلك؟ وعلى هذا النحو نحن نتحدث هنا، ونجري تقييمات بالنسبة للماضي، ولكننا لا يمكن أن ننسى أبدا أن هناك سيناريو بالنسبة للمستقبل. ونصيحتي هي أن نتوخى الحذر، على ألا نتغاضى عن الفرص السانحة.

ماذا تمثل الفرصة السانحة؟ إنها تمثل انخفاضا تدريجيا في العنف، وإمكانية أكثر للوصول إلى اللاجئين، ووجود ممر في غينيا وفي مرحلة ما داخل أراضي سيراليون التي تخضع لسيطرة بعثة الأمم المتحدة في سيراليون. تلك هي الصورة الأساسية. وهذا لا يمكن أن يتحقق الآن إلا بصورة تدريجية - خطوة خطوة. فلا يمكن للمرء أن يفرض الأمور حسب هواه.

وهنا أود أن أكرر ما قلته من قبل: وهو أن لديَّ بعض التردد في الاستدلال المتعلق بالأجل القصير والأجل الطويل. وأقول إنه لا يجب أن تؤدي أي من تلك الخطوات، حتى الخطوات قصيرة الأجل، إلى إلحاق ضرر بالمنظور طويل الأجل. فإذا أمكن لنا أن نتخذ خطوات قصيرة الأجل تخدم المنظور طويل الأجل، فلماذا لا نفعل ذلك؟

أنتقل الآن إلى ما قاله ممثل كولومبيا، الذي يشدد بقوة على الجانب الإقليمي. لقد كانت لديه بضعة أسئلة أثارت اهتمامي وربما اهتمام زملائه أيضا - وهما سؤالان في الواقع. يتعلق أحدهما بتوقيت العودة إلى الحياة الطبيعية،

وما هو الوقت الذي ستستغرقه هذه العملية قبل أن يشعر المانحون بالأعياء مرة أخرى؟

لقد كان ذلك أحد الأسباب التي دعتنا إلى الذهاب إلى المنطقة. هناك إحساس بالإعياء لدى المانحين. وكان الجميع يرون فيما يبدو أنه ليس هناك أي حل في غرب أفريقيا. وهذا هو السبب الذي جعلهم يحاولون وضع جدول أعمال سياسي مختلف، ونحن لا يمكن أن نقبل أن يستمر ذلك الإحساس بالإعياء لدى المانحين. ولا ذلك الهبوط اللولبي للوضع كله.

هناك بعض التحرك في الاتجاه الصحيح في الوقت الحاضر على الأقل، إلا أنه لكي أجيب على السؤال المطروح، فإنني على يقين بقدر معقول بأنه إذا لم يتخذ أي إجراء متابعة في غضون بضعة شهور فسيعود الإحساس بالتشاؤم مرة أخرى. وبما أن الأمور بدأت تتحرك الآن إلى الأمام بقدر ضئيل، فعلينا أن نفكر مليا ونمضي قدما بتبصر، على أن ننجز بعض الأمور.

لقد سألني ممثل كولومبيا أيضا عن الجبهة الثورية المتحدة. وسوف أكون صريحا جدا في ردي. ينبغي أن يتعلم المرء من دروس التاريخ وتجارب الماضي، ولذلك فإن هناك من الأسباب ما يدعو إلى الحذر. لكن بعد الذي قلته، أضيف أن ممثلين آخرين تكلموا بعده وقالوا إنه لا يمكننا أن نستبعد إمكانية اختيار الجبهة مسارا مختلفا. وبوصفي سياسيا مخضرما، عليَّ أن أقول إن الجبهة ستختار مسارا مختلفا إذا رأت أن ذلك في مصلحتها. ولكن يمكن أن يكون من مصلحتها أن تغير تدريجيا دورها من شريك في الجريمة إلى شريك في كيان سياسي في سيراليون. هذه هي المسألة الأساسية.

ومن الصعب جدا أن نخلص إلى رأي سديد في هذه المسألة ربما لا تكون الجبهة الثورية المتحدة كيانا متجانسا كما يقال عنها في بعض الأحيان. إلا أن إتاحة فرصة للعناصر الأفضل في الجبهة قد يكون استثمارا جيدا. وسوف نرى، ولكنني أعتقد أن التجارب التي خضناها في الأسابيع الأخيرة تعطينا من الأسباب ما يجعلنا على الأقل نرى إلى أي مدى يمكننا أن نذهب، ومرة أخرى أكرر على أساس خطوة خطوة.

وإذ أنتقل الآن إلى البيان الذي أدلى به ممثل مالي، فإنني أغتنم هذه الفرصة لكي أشيد مرة أخرى بالرئيس كوناري. ففي رأيي، أنه قام بعمل رائع بوصفه رئيسا للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، وهو لا يزال يقوم بعمل رائع. ولدي ذكريات جيدة جدا عن محادثتي معه وهي لم تكن سهلة. فقد كان يتعين عليه أن يعالج الحقائق الواقعة لبلدان كانت نظرتها للأمور مختلفة. ولكنني مقتنع بأنه ستتاح لنا فرصة أخرى - آمل أن تكون قريبة - في إطار الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا.

وفي هذه المرحلة، ربما يتعين عليّ أن أوضح مرة أخرى العلاقة التي أراها بين الجهد الذي تضطلع به بعثة الأمم المتحدة في سيراليون والجهد الذي تقوم به الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. ويتمثل الجهد الذي تضطلع به بعثة الأمم المتحدة، وفقا لولايتها، في تقوية سيراليون وإعادة الاستقرار إليها بطريقة مقبولة، وهي تعمل في سبيل تحقيق هذا الهدف. وللقيام بذلك لا بد من تعزيز وجود البعثة في سيراليون. أما مبادرة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، فقد طورت أكثر فيما يتعلق بالحدود، بما في ذلك الحدود بين ليبريا وغينيا، التي تشكل خط الحدود المشترك الأساسي المثير للمشاكل.

وأعتقد أنه إذا استطاعت الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، ربما بشكل متجدد إلى حد ما - وهذه مسألة تطرقت إليها في بياني الذي ألقيته عصر اليوم وفي المناقشات

التي أجريتها مع الرئيس كوناري - أن تضمن بطريقة فعالة الجزء الأساسي على الأقل من الحدود، عندئذ ستكون لدينا فرصة جيدة طالما كان بإمكاننا أن نضمن جعل سلوك الجبهة الثورية المتحدة سلوكا غير تدخلي في منطقة غينيا، وأن ننسق الوجود العسكري.

وأعتقد أنه في مرحلة ما ستكون المسألة الأساسية هي أنه لو امتنعت الجبهة الثورية المتحدة عن القيام بأي أعمال، فستظل في تلك المنطقة جماعات عديدة أخرى من كل نوع قادرة على القيام بأعمال معادية. ولو أمكن تقوية وجود الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وبعثة الأمم المتحدة في سيراليون بدرجة كافية، فسيكون بإمكاننا عندئذ أن نتحدى الجبهة الثورية المتحدة بشكل أفضل. وبوسعنا أن نقول إنه لو حدث شيء هناك، فستكون تلك الجبهة هي المسؤولة إلا لو أمكننا إثبات مسؤولية جماعات أخرى. ولا أستبعد أن يصبح في مرحلة ما من مصلحة الجبهة أن تبلغ المراقبين عن أي شيء يحدث في تلك المنطقة حتى لا يلقى عليها اللوم عن ذلك. ولا أريد الخوض في مناقشة الجوانب التقنية لهذه المسألة، ولكنني أرى حقا ضرورة وجود ارتباط طويل الأجل في المستقبل بين الجماعة الاقتصادية وبعثة الأمم المتحدة.

وإذ أنتقل الآن إلى البيان الذي أدلى به ممثل الصين، فإنني أود أن أشكره على كل ما قاله. وأنا أتفهم تماما النقاط التي أثارها، واتفق معه على أنه ينبغي لنا ألا نفرط في حسن النية والتفاؤل وإننا بحاجة إلى إيجاد توازن بين التبصر والإدراك بأننا أمام مرحلة حاسمة بالنسبة لمنطقة غرب أفريقيا، وأنه يتعين علينا أن ننظر في إمكانية إيجاد سبيل للمضي قدما. وأنا أقدر حق التقدير الحقيقة التي قالها ممثل الصين ووصف فيها الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وبعثة الأمم المتحدة في سيراليون بأهما يمثلان الساقين اللذين يتعين علينا أن نمشي بهما للتوصل إلى حل.

وأشكر أيضا ممثل سنغافورة، الذي تكلم بعد ممثل الصين مباشرة وسار على نفس المنوال. ولدى استماعي لشتى ممثلي الدول، أصبح واضحا لي أن هناك رغبة حقيقية لدى مجلس الأمن لبذل جهد سياسي إضافي فيما يتصل ببعثة الأمم المتحدة في سيراليون، وربما يمتد أيضا إلى الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا.

وأؤكد لممثل سنغافورة أننا سنتوخى جانب الحذر البالغ عندما يتعلق الأمر بسلامة العاملين تحت مظلة الأمم المتحدة بوجه عام. ويحدوني الأمل أن تقوم الأمم المتحدة والمجلس بدور أساسي في مساعدتنا في المسائل الأمنية أيضا.

انتقل الآن للرد على تعقيبات ممثل النرويج، الذي أود أن أشكره على ما قاله، وعلى وجود وزير الدولة النرويجي في المؤتمر الذي عالج موضوع المشردين داخليا. وهذا يتيح لي الفرصة لكي أقول مرة أخرى إن المشردين داخليا - وليس اللاجئين فحسب - في هذا الجزء من العالم يمثلون عبئا جسيما. وأنا أحيانا يوجه إليّ سؤال عما إذا كان مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين يُعنى بالأشخاص المشردين داخليا، ما دامت ولايتنا تتعلق باللاجئين وحتى أكون واضحا: في غينيا وسيراليون وليبريا - وهي البلدان التي نعمل فيها - لا يمكننا التمييز على الإطلاق. فأنا أعتبر المشردين داخليا، جنبا إلى جنب مع اللاجئين، هم مشكلتنا. ولدى العاملين في المفوضية تعليمات بوجوب رعايتهم لأقصى درجة. وسنسعى لطلب الدعم كيما نواصل القيام بذلك.

أنتقل الآن إلى ملاحظات ممثل موريشيوس، الذي شدد على أهمية الترحيل في غينيا. وأعتقد أنه كان محقا. ونحن نفعل ذلك. ولكن، أريد تجنب أي سوء فهم بشأن اعتبار الترحيل الحل الكامل. فلا بد من وجود منظور ما.

وثمة أسباب ثلاثة رئيسية لعدم الاقتصار على الترحيل، وأن يكون هناك خيار الإعادة إلى الوطن، بقدر محدود، أيضا. وهناك السبب الأساسي. فلا يجوز أن نقول للاجئين ''سوف نعتني بكم وستبقون هنا؛ نحن لا نعمل انطلاقا من منظور أن البعض منكم يمكنه أن يختار العودة إلى الوطن''. والنقطة الثانية أنني عندما أحصل على تأييد السلطات في غينيا - الجيش الغيني - للعمل معنا بدلا من مقاومة تدفقات اللاجئين والمشردين داخليا، وهو ما كانوا يفعلونه منذ عدة أسابيع، بنجاح كبير - فقد وعدت حكومة غينيا بأن أحاول زيادة احتمالات الإعادة إلى الوطن. وكان هذا وعدا، لذا فإنني أشعر بأني ملتزم به. أما السبب الثالث فهو أنني مقتنع بأن علينا ألا نثقل على كاهل سيراليون بموضوع المشردين داخليا، إلا بالقدر الذي يمكننا أن نحقق قليلا - وأكرر: قليلا - من الإعادة إلى الوطن في البلدان التي تتحكم فيها بعثة الأمم المتحدة في سيراليون. سيكون هذا الأمر إيجابيا للغاية بالنسبة لسيراليون. ويحتمل أن يتزايد الاستقرار في سيراليون بذلك، وليس العكس. وإنني لا أعتقد في مقولة إن العدد الأقل من الناس هو الأدعى للاستقرار.

لقد سبق أن أجبت على أسئلة ممثل موريشيوس بشأن باماكو. وأنتقل إلى سؤال ممثل بنغلاديش. إنني أقدر تمام التقدير ما طرحه من مسائل. فذلك يعطيني الفرصة مرة ثانية لأن أشرح العلاقة التي تربطنا بالجبهة المتحدة الثورية، عن طريق فريق الاتصال، فليس السبب سذاجتنا فيما يتعلق بالجبهة. وفضلا عن ذلك، نحن لا نقول ''نستطيع اليوم أن نعود بسلام إلى الأراضي التي تتحكم فيها الجبهة المتحدة الثورية''. قد يكون هذا هو سوء الفهم الذي وقع فيه عدد من المنظمات غير الحكومية. فربما ظنت تلك المنظمات أن تلك هي خطتنا. كلا؛ فخطتنا تتمثل في التحقق من إمكانية أن تمتنع الجبهة المتحدة الثورية عن اتخاذ تدابير إضافية في أراضي غينيا وتقبل دخول بعثة الأمم المتحدة إلى أماكن معينة في سيراليون. إننا نهيئ وضعا لاستقبال أعداد محدودة من اللاجئين في البلدان التي تتحكم فيها البعثة.

ما الذي يعنيه ذلك للجبهة المتحدة الثورية؟ إنهم يحاولون أن يبنوا لأنفسهم مستقبلا في الجزء الذي يسيطرون عليه من أراضي سيراليون، أو الذي سيظل تحت سيطرتهم. وهم يحتاجون أيضا إلى دعم إنساني. وانطباعي هو أن من بين الأسباب التي استدعت تغيير سلوكهم اليوم أنهم يرون أنهم في وضع صعب، فهم معزولون من المجتمع الدولي، ومن المنظمات غير الحكومية وما إلى ذلك. وأنا لا استبعد الاحتمال بأنهم ربما يحاولون اتخاذ مسار مختلف. مرة ثانية، دعونا نلزم جانب الحذر. فالجبهة المتحدة الثورية غير متجانسة. ونحن سنتابع الأمر عن كثب. والآن قد يكون لديكم فهم أفضل لتحليلنا بشأن هذه النقطة.

أنتقل الآن إلى تعليقات ممثل أيرلندا، وأشكره على دعم حكومته عندما يتعلق الأمر بما نحتاجه من أموال. وردا على ما طرحه، أريد أن أركز على أحد العناصر التي تضمنتها رسالتي فيما يتعلق بالرئيس تيلور وليبريا. لدينا الآن التدابير التي اتخذها مجلس الأمن - فهي في موضع التنفيذ، ولا بد أن تُصبح فعالة. ولكن، أريد أن أكرر ما قلته للرئيس تيلور بصوت عال وبوضوح. فقد أعتقد أنني ذهبت إليه حتى أطلب منه أن يُصبح وسيطا - أو رسولا إلى الجبهة المتحدة الثورية. قلت له ''السيد الرئيس تيلور، لا، على الإطلاق. إنني أعرف أنك فعلت ذلك في الماضي. ولأسباب وجيهة. ولكن الآن قد يكون من الأفضل ألا نفعل ذلك''. ولكن، هذا، بالطبع، جزء من استراتيجية محاولة الفصل بين الأمور. سيكون الأمر صعبا، غير أنني أعتقد أن هذه الطريقة هي التي علينا أن نجربها.

فيما يتعلق بالبيان الصحفي لأطباء بلا حدود، فهذا أمر شيق. ففي هذه اللحظة، هناك ثلاثة من أعضاء هذه

المنظمة يجوبون المناطق الخاضعة لسيطرة الجبهة المتحدة الثورية لإعداد تقييمات جديدة. وأنا أعتبر الأطباء أعضاء هذه المنظمة أشخاصا في الميدان لهم آراء سديدة للغاية. لكن تكوّن لدي انطباع من قراءة البيان الصحفي، هناك سوء فهم لنوايانا حتى في هذه الحالة. وأعتقد أن ذلك يمكن أن يوضح بعد هذا الاجتماع.

أنتقل إلى سؤال ممثل غينيا، وأود أن أشكر حكومته على تعاونها. وقد التقيت بهم. ونأمل في المتابعة. وقد استمع كل زملائه إليه، وفي ختام بيانه تحدث عن إعادة اللاجئين إلى الوطن بصفتها إحدى المسائل التي تضعها غينيا في قائمتها. وعمليا، أشاد جميع الممثلين بسخاء غينيا، وأعتقد أن من الإنصاف أن يتم الرد على الأسئلة المتعلقة باحتمال إعادة التوطين للبعض.

أنتقل إليكم، سيدي الرئيس، بصفتكم ممثلا لأوكرانيا. وأود أن أتقدم لكم بالشكر، أولا لمشاركة بلدكم في بعثة الأمم المتحدة في سيراليون. كما أود أن أشكركم لأنكم قلتم أن نضع الأولويات السياسية في سياقها الصحيح وأنه لا يمكن توقع أن يقوم العاملون في المجال الإنساني بعملهم ما لم يقترن ذلك بجهد سياسي أيضا. وبطبيعة الحال، فإنني أتفق معكم تماما. وأنا أشعر بالامتنان لقولكم ذلك. لقد ناشدتم زملاءهم القيام بمتابعة صريحة؛ وذلك هو الشيء الوحيد الذي أريدكم أن تفعلوه: المتابعة الصريحة.

إنني أفعل ذلك باسم اللاجئين. ونحن نتكلم هنا عن أعداد ضخمة من الناس، ولكن الموضوع لا يقتصر فحسب على أعداد ضخمة؛ فالموضوع موضوع حياة أو موت أفراد أيضا.

لقد بدأنا هذه الجلسة بعد ظهر اليوم بالكلام عن يوم المرأة العالمي. وأدليت ببضع تعليقات عن حالة اللاجئات. وأود أن أختتمه بالكلام عن نفس الموضوع. فباسم اللاجئات أرجو من المجلس أن يقوم فحسب بتحديد الشروط السياسية التي ستمكنهن من تحسين حالتهن والتطلع إلى مستقبل أفضل لهن ولأولادهن – لأبنائهن وبناتهن، فهن بشر مثلنا. وأعتقد أن مجلس الأمن لن يفعل شيئا أفضل من متابعة الأمر على أساس من الصراحة، على حد قول الرئيس.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر السيد لوبرز على تعليقاته الإضافية الرائعة وعلى الإيضاحات التي زودنا بها.

وأود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسالة من ممثل سيراليون يطلب فيها دعوته إلى الاشتراك في مناقشة البند المدرج في جدول أعمال المجلس. ووفقا للممارسة المتبعة، أعتزم، بموافقة المجلس، دعوة ذلك الممثل إلى الاشتراك في المناقشة دون أن يكون له حق التصويت، وفقا للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض تقرر ذلك.

بدعوة من الرئيس، شغل السيد كامارا (سيراليون) مقعدا على طاولة المجلس.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة لممثل سيراليون.

السيد كامارا (سيراليون) (تكلم بالانكليزية): أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، لإتاحة الفرصة لوفدي للإدلاء ببيان في هذه الإحاطة الإعلامية البالغة الأهمية. وسأتوخى الإيجاز نظرا لأن الكثير قد قيل بالفعل.

لن نطرح أسئلة على السيد لوبرز، ولذلك فإنني متأكد من أنه لن يكون هناك سبب يدعوه لأخذ الكلمة مرة أخرى لكي يجيب على أسئلتنا.

واسمحوا لي بتهنئتكم، سيدي الرئيس، على توليكم مسؤولية توجيه شؤون المجلس أثناء شهر آذار/مارس،

واسمحوا لي أيضا أن أعرب من خلالكم عن تقديرنا لسلفكم، ممثل تونس، على قيادته للمجلس أثناء شهر شباط/فبراير.

وإننا نشيد بالمفوض السامي لشؤون اللاجئين السيد رود لوبرز، الذي استهل أعباء منصبه الجديد بزيارته لمنطقة غرب أفريقيا دون الإقليمية لكي يطلع بنفسه على مدى ضخامة المأساة الإنسانية التي بدأت تتكشف في هذا الجزء من قارتنا. ويود وفدي أيضا أن يشكره لتقديمه صورة واضحة للمجلس عن الحالة وكيف يمكن لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والمجتمع الدولي، الاستجابة لتلك المأساة، التي يتعين عليهما أن يستجيبا لها.

واسمحوا لي أن أشيد بحكومة وشعب غينيا، لاستضافتهما اللاجئين من سيراليون طوال السنوات العديدة الماضية. غينيا بلد فقير، شأنه شأن سيراليون، ولكنه في مواجهة كل الصعاب الجمة عمل على استيعاب التدفق الكبير من البشر القادمين عبر الحدود. ولا ندري ما الذي كان بإمكاننا أن نفعله لولا السخاء الذي أبدته غينيا.

لقد أكد المفوض السامي وجميع من تكلموا بعد ظهر اليوم على أن المشكلة الأساسية هي مشكلة توفير السلامة والأمن للمدنيين الأبرياء في سيراليون وغينيا وليبريا. وقد قدمت حكومة سيراليون للمفوض السامي بالفعل تفاصيل المشكلة وعرضنا عليه آراءنا عن كيفية التعاون بين دول اتحاد نهر مانو والمجتمع الدولي للتخفيف من سوء الحالة.

واسمحوا لي أن أعرض الحالة بإيجاز: إن الآلاف من أبناء شعبنا يودون العودة إلى ديارهم. وهذه الرغبة في العودة والتطلع إلى تحقيقها يرتبطان بطبيعة الحال، أولا وأخيرا، بمستوى أو كثافة الأعمال القتالية على طول الحدود بين دول اتحاد نهر مانو. وحتى ولو ساد الهدوء في المنطقة وخمدت أصوات البنادق فترة، فسيظل سيف التهديد باندلاع الأعمال القتالية معلقا فوق رقاب اللاجئين الذين يودون العودة. وهذا ليس كل شيء. فهناك أيضا مشكلة هل القرى والمدن في سيراليون آمنة حتى يستقروا فيها من جديد أم لا. وما الذي يضمن لهم أن المتمردين الذين ما زالوا يحتلون هذه المدن والقرى لن يهاجموهم.

وقد أعربنا بالفعل عن تأييدنا لفكرة "الممرات الآمنة"، ولكنها جانب واحد من جوانب المعادلة. وثمة مشكلة أخرى ترتبط بذلك هي قدرة حكومة سيراليون على قبول العائدين. إننا مثقلون بالفعل، ويمكن للمفوض السامي أن يشهد على ذلك، لا بالعدد الكبير من العائدين فحسب، وإنما أيضا بالآلاف من المشردين داخليا. والموقف يتسم بالتعقيد ويتطلب بذل جهود منسقة من جانب جميع الأطراف المعنية - بما في ذلك الذين يشنون ويوجهون أعمال العدوان واللصوصية داخل بلداننا وعبرها.

إننا نرحب بزيارة المفوض السامي ونتطلع إلى النتائج الهامة التي ستسفر عنها هذه الزيارة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثل سيراليون على الكلمات الرقيقة التي وجهها إليَّ.

لا يوجد متكلمون آخرون مسجلون على قائمتي. وبذلك يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

رفعت الجلسة الساعة ١٨/٢٠.